المعهد الدبلوماسي
Diplomatic Institute

دولة قطر
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

English

مؤشرات التنمية المستدامة
في دولة قطر
2013

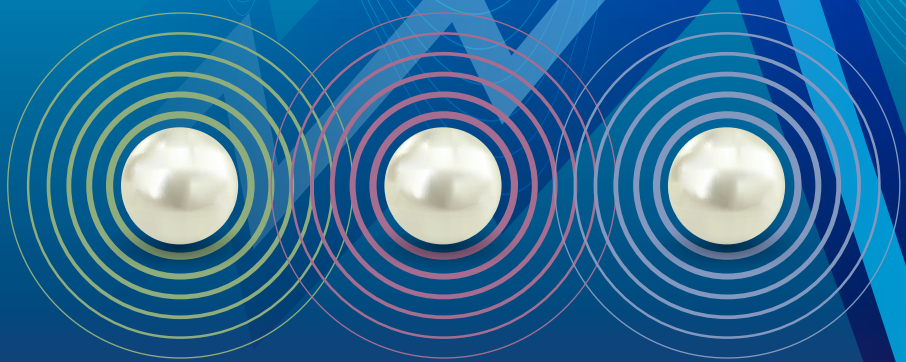

www.gsdp.gov.qa
di.mofa.gov.qa

مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2013 Sustainable Development Indicatorsin the State of Qatar

مؤشرات التنمية المستدامة
في دولة قطر
2013

ديسمبر 2013م

الناشر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء:
البريد الإليكتروني: webmaster@gsdp.gov.qa
الموقع الإليكتروني: www.gsdp.gov.qa

المعهد الدبلوماسي:
البريد الإليكتروني: Diplomacy@mofa.gov.qa
الموقع الإليكتروني: www.di.mofa.gov.qa

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠١٤/٦١
الرقم الدولي (ردمك): ٠/٢٦/٨٥-٩٩٩٢١

المحتويات

المقدمة 5

الفصل الأول
المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

تمهيد 9
1) معدل البطالة 10
2) نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور 11
3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 12
4) العمر المتوقع عند الولادة 13
5) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي 14
6) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة 15
7) معدل النمو السكاني 16
8) معدل الخصوبة الإجمالي 17
9) نسبة الإعالة 18
10) نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية 19
11) نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن 20
12) التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية 21
13) معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية 22
14) نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان 23
15) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 24
16) عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان 25

الفصل الثاني
المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تمهيد 29
1) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 30
2) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي 31
3) معدل التضخم 32
4) معدل الاستخدام 33

5) معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس 34
6) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص 35
7) عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 شخص 36
8) عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان 37
9) عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة من السكان 38
10) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 39
11) الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 40
12) المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 41
13) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 42
14) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 43
15) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 44
16) استخدام الطاقة 45
17) توليد النفايات الخطرة 46
18) تدوير المخلفات 47

الفصل الثالث
المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

تمهيد 51
1) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية 52
2) المواد المستنفدة لطبقة الأوزون 54
3) الأراضي الصالحة للزراعة 55
4) استخدام المبيدات الزراعية 56
5) الصيد السنوي للأسماك 57
6) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية 58

الخاتمة 59

المقدمة

تصاعد اهتمام مختلف دول العالم بتحقيق التنمية المستدامة خلال العقدين المنصرمين. وتجسد هذا الاهتمام بوضع الاستراتيجيات والخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق التكامل بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. وعليه، فقد بات من الضروري إعداد التقارير الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة التي أكدت عليها خطة عمل جوهانسبرغ وقرارات دورات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وآخرها الدورة التي انعقدت في عام ٢٠١١.

وفي دولة قطر، ظل موضوع تحقيق التنمية المستدامة في صلب اهتمام القيادة الرشيدة، حيث رسمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصوراً لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، ويؤمّن العيش الكريم للسكان جيلاً بعد جيل. ولتحقيق أهداف هذه الرؤية، تم وضع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، كإطار نظري وعملي واقعي لتحقيق تلك الرؤية، من خلال تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.

يهدف هذا التقرير إلى قياس التحسن في مستوى المعيشة ونوعية الحياة الذي حققته الدولة، والتقدم المنجز في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع توضيح نقاط القوة والضعف من خلال استعراض المؤشرات التي أمكن حصرها وتوفير بياناتها، وقراءة نتائجها، ومقارنتها بمؤشرات دول أخرى، وتقديم توقعات على ضوء ذلك.

وقد قسم التقرير إلى ثلاثة فصول. تناول الفصل الأول المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بمسائل السكان والتعليم والصحة والفقر وسوق العمل. واستعرض الفصل الثاني المؤشرات الاقتصادية المعنية بالهيكل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وركز الفصل الثالث على المؤشرات البيئية، التي تغطي مواضيع الغلاف الجوي واستخدامات الأراضي، والتنوع الحيوي.

وتأمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية أن يشكل هذا التقرير مرجعاً لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة، بحيث يساعدهم في تحديد الإجراءات المطلوبة لإحراز التقدم في مجالات التنمية المستدامة. وكذلك هو الحال بالنسبة لتقييم ما يقع تحقيقه من إنجازات لدى تطبيق استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦م.

د. حسن بن إبراهيم المهندي
مدير المعهد الدبلوماسي
وزارة الخارجية

سلطان بن علي الكواري
مدير إدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الفصل الأول

المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

تمهيد

تُعد المؤشرات الاجتماعية التي تم حصرها في هذا الفصل جزءاً من مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، إذ ينظر إليها ولتصوراتها المستقبلية بوصفها أداة لوضع السياسات الاجتماعية، والخطط التنموية المرتبطة بقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية.

لقد تم تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة طبقاً للبيانات المتوفرة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، والتي توضح نقاط القوة والضعف وحجم الإنجازات التي حققتها الدولة خلال الفترة المذكورة في مجال تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وخدمات البنى التحتية، مما ساهم في تصنيف دولة قطر ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بمستوى تنمية بشرية مرتفع جداً، واحتلالها المرتبة الأولى عربياً والمرتبة (٣٦) عالمياً من بين (١٨٦) دولة، في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتغطي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة موضوعات رئيسة ترتبط بالسكان (كمعدل النمو السكاني ومعدل الإعالة ومعدل الخصوبة الكلية، ومعدل البطالة)، وتوفر الخدمات الصحية (كالحالة الصحية والتغذوية، الوفيات، الخدمات الصحية)، وتوفر الخدمات التعليمية (كالإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي، ونسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان)، وتوفر خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة للسكان، وتوفر الأمن (كمؤشر معدل الجريمة).

1) معدل البطالة

التعريف:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه، معبراً عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

اتجاه المؤشر:

شهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملحوظاً طيلة الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث انخفض معدل البطالة من (٠,٩٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٠,٥٪) عام ٢٠١٢، أي بنسبة ٤٤٪ تقريباً. ويعود هذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة إلى عدة أسباب، من أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين لسوق العمل، إضافة إلى زيادة طاقات التشغيل في القطاع الخاص.

شكل (1): معدل البطالة للفترة (2006-2012)

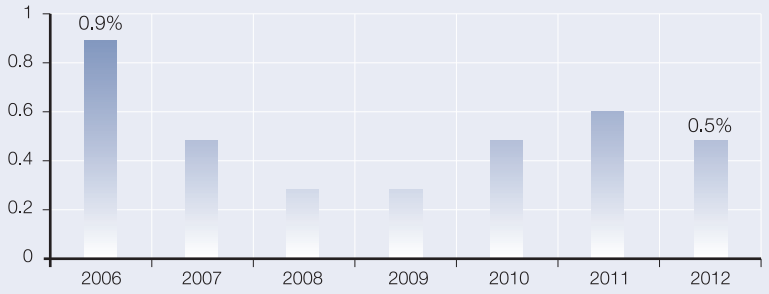

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة ، أعداد مختلفة.
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

تقييم المؤشر:

يُعد معدل البطالة في قطر الأدنى من بين دول العالم مقارنة بالمعدل في دول الاتحاد الأوروبي (٩,٦٪) وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٧,٩٪) و(٥,٩٪) على الصعيد العالمي.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى معدلات البطالة عند أدنى مستوياتها خلال السنوات القادمة نتيجة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الكبيرة، لاسيما في مجال البنية التحتية والبناء والتشييد. في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)، التي تتطلب استقدام عمالة بأعداد كبيرة، إضافة إلى التوسع في برامج تدريب الخريجين وربطها بالتوظيف، وإطلاق بعض المؤسسات كجهاز قطر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو يهتم خاصة بالبرامج والمشاريع التي ستسهم في توفير فرص عمل للشباب.

2) نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور

التعريف:

يقصد به نسبة متوسط الأجر النقدي المكتسب للإناث إلى متوسط الأجر النقدي المكتسب للرجال.

اتجاه المؤشر:

تقلصت الفجوة الجندرية في متوسط الأجور بين الجنسين تقلصا ملموساً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، من (٢٦,٤٪) لصالح الذكور عام ٢٠٠٦ إلى (١٨,١٪) فقط عام ٢٠١٢. ولا يعني ذلك أن أجور الذكور تناقصت، وإنما يعني بالأحرى أن أجور الإناث ارتفعت، بحيث ضاقت الفجوة بينهما، بنسبة انخفاض قدرها (٣١,٥٪). ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الفجوة بين أجور الإناث وأجور الذكور إلى انخراط الإناث في سوق العمل في مجالات تتطلب ساعات عمل أطول، إضافة إلى دخول المرأة في ميادين وأنشطة اقتصادية تتسم معدلات الأجور فيها بالارتفاع.

شكل (2): نسبة متوسط أجور الاناث إلى أجور الذكور للفترة (2006-2012)

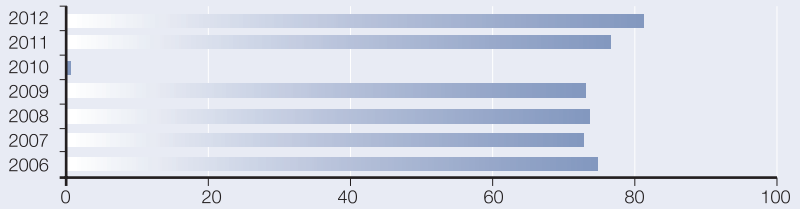

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة ، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية دقيقة، غير أن دولة قطر تعتبر في مقدمة دول العالم التي استطاعت في غضون سنوات قليلة التقدم خطوات مهمة في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تنخفض الفجوة في متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور، وذلك بسبب تزايد عدد النساء القطريات المؤهلات تأهيلاً وعلمياً ومعرفياً عالياً في سوق العمل، واستعدادهن للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة وفي مهن وأنشطة تتسم بارتفاع مستويات الأجور.

3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

التعريف:

يقصد به نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر.

اتجاه المؤشر:

شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً ملموساً، فبعد أن كان (١٠.٧) بالألف عام ٢٠٠٦، انخفض إلى (٨.٨) بالألف عام ٢٠١٢. ويرجع السبب الحقيقي في ذلك إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية.

شكل (3): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للفترة (2006-2012)

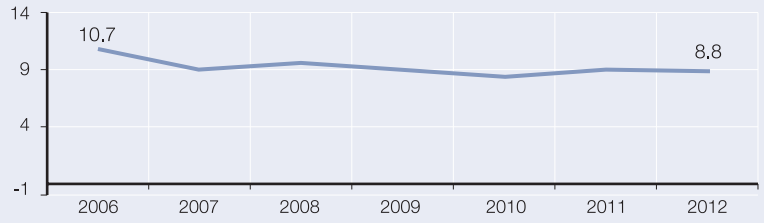

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

تقترب الدولة من الدول المتقدمة التي بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فيها (٦) بالألف، في حين وصل على الصعيد العالمي إلى (٥٥) بالألف، وفي أقل البلدان نمواً إلى (١٠٨).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

إذا أخذنا بالاعتبار المعطيات السابقة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أكثر فأكثر، بسبب تبني الدولة لبرامج خاصة بصحة الطفل والأم، إضافة إلى ارتفاع الوعي الصحي الوقائي لدى السكان، واتساع رقعة التغطية الصحية ورعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة، فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات الطبية التي تقدم خدمات صحية متقدمة كمركز السدرة الطبي الذي من المؤمل أن يبدأ عمله عام ٢٠١٥.

4) العمر المتوقع عند الولادة

التعريف:

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور والإناث.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث ارتفع من (٧٤,١) سنة عام ٢٠٠٦ إلى (٧٨,٦) سنة عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها (٦٪). ويعكس هذا الارتفاع في قيم المؤشر التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي في المجتمع القطري الذي كان له أثر كبير في الارتقاء بالوضع الصحي للسكان في الدولة، فتراجعت وفيات الأطفال والأمهات بصورة خاصة والوفاة بشكل عام، وتحسن الوضع الصحي في البلد إجمالاً، الأمر الذي يفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع.

شكل (4): العمر المتوقع عند الولادة قطريون للفترة (2006-2011)

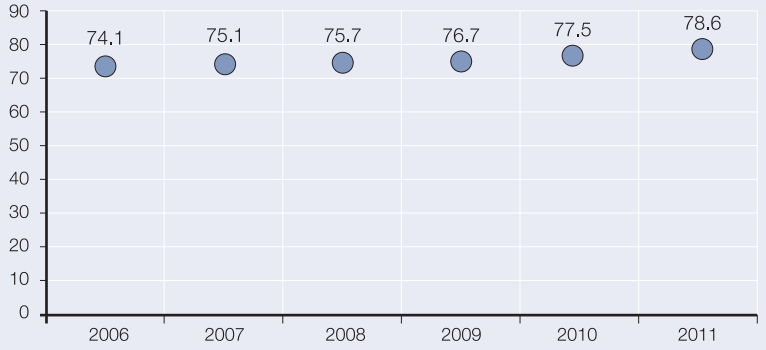

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

تقترب الدولة في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة والبالغ (٧٩,٥) عاماً لعام ٢٠١٢ من الدول المتقدمة (٨٠,١) عاماً وتتخطى المؤشر على الصعيد العالمي والبالغ (٧٠,١) عاماً.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات القادمة، وذلك يرجع إلى تطبيق التأمين الصحي الاجتماعي الذي من المؤمل أن يغطي جميع سكان قطر في نهاية عام ٢٠١٥، وكذلك تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التي ستنهض بالتنمية الصحية المستدامة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الثقافة والوعي الصحي لدى السكان.

5) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص من الفضلات البشرية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي للسكان في مختلف المناطق ثباتاً منذ عام ٢٠٠٦، حيث وصل إلى (١٠٠٪). ويعزى هذا الإنجاز إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، والهادفة إلى توفير البيئة النظيفة وسبل العيش الكريم للسكان، من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها تخصيص الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لضمان توفير المرافق الكافية للصرف الصحي بصورة تواكب النمو السكاني والعمراني.

شكل (5): النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (2006-2012)

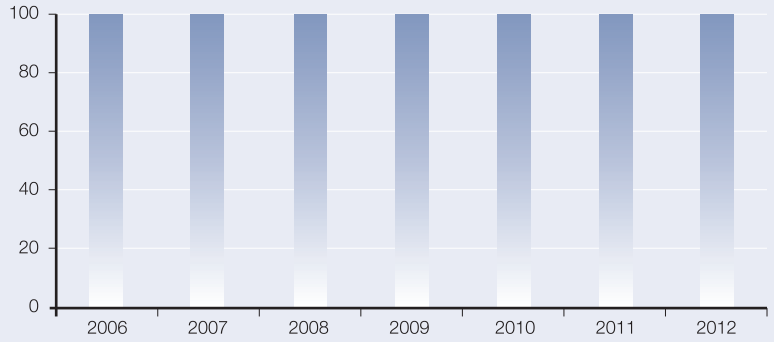

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

تماثل النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي في قطر نظيرتها في دول منطقة اليورو البالغة (١٠٠٪)، وتتخطى النسبة في الدول المرتفعة الدخل (٩٦٪)، وفي الدول متوسطة الدخل (٦٠٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى نسبة التغطية الكاملة لخدمات الصرف الصحي للسكان كافية، بالرغم من الارتفاع المتوقع في عددهم خلال السنوات القادمة. وذلك نتيجة لاستمرار الدولة في مد شبكات الصرف الصحي، لاسيما للأحياء السكنية الجديدة، إضافة إلى تجديد شبكات الصرف الصحي القائمة في الأحياء القديمة.

6) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الامدادات الكافية من المياه (٢٠ لتر للشخص الواحد في اليوم) المأمونة (غير الملوثة).

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث وصل إلى (١٠٠٪). ويرجع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة من خلال استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر والمياه الجوفية.

وهذا يعني تحقق الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول ٢٠١٥، قبل الموعد المحدد بفترة طويلة.

شكل (6): النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة للفترة (2006-2012)

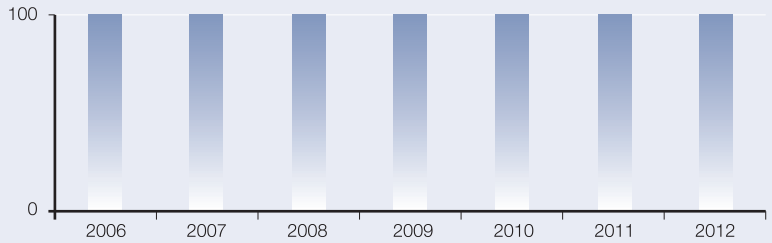

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

تتخطى نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة في قطر نظيرتها في الدول المرتفعة الدخل (٩٩٪)، وفي الدول متوسطة الدخل التي كانت فيها النسبة (٩٠٪)، والمعدل العالمي حوالي (٨٩٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير مياه الشرب المأمونة لسكانها بنسبة (١٠٠٪)، حيث يوجد فائض في المياه المنتجة في محطة رأس لفان. يضاف إلى ذلك خطط الدولة الطموحة لتلبية الاحتياجات المستقبلية بصورة مستمرة في ظل تنامي عدد السكان. وقد اتخذت المؤسسة القطرية للكهرباء والماء قرارات بتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو مجال إعذاب المياه من خلال بناء محطات جديدة.

7) معدل النمو السكاني

التعريف:

الزيادة أو النقصان السنوي لعدد السكان في فترة زمنية معينة، معبر عنها بالنسبة المئوية من السكان في بداية الفترة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل النمو السكاني خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢) تذبذباً بين الارتفاع والهبوط، حيث شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) ارتفاعاً ملحوظاً في النمو السكاني وصل إلى (١٨,٩٪) عام ٢٠٠٨. ويرجع السبب في ذلك إلى استقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية للعمل في قطاعات النفط والغاز والبناء والتشييد التي تعتمد على الاستخدام المكثف للعمالة. ثم انخفض النمو بصورة حادة عام ٢٠١٠، حيث لم يتخط (١٪) بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى فقدان العمالة الوافدة لعملها مما اضطرها للعودة الى بلدانها الأصلية. وعاد النمو السكاني للارتفاع فوصل إلى (٥,٨٪) في عام ٢٠١٢ نتيجة للبدء بتنفيذ مشاريع ضخمة تهم البنية التحتية وتعدد البناء والتشييد، مما أدى إلى استقدام المزيد من القوى العاملة من الخارج.

شكل (7): معدل النمو السكاني للفترة (2006-2012)

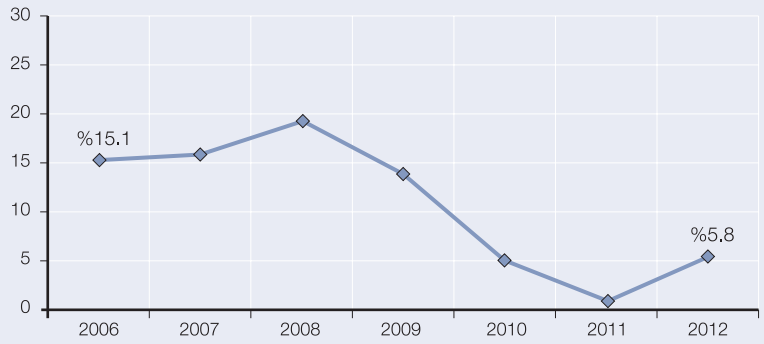

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يعد مؤشر النمو السكاني في الدولة والمقدر بـــ: (٥,٨٪) لعام ٢٠١٢ الأعلى على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز (٠,٣٪) في المناطق الأكثر نمواً، و(١,٣٪) في الأقل نمواً، و(١,١٪) على الصعيد العالمي.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يستمر معدل النمو السكاني في دولة قطر بالارتفاع خلال الأعوام القادمة، نتيجة لتنفيذ (٢٠٠) مشروع في مجال البنية التحتية خلال السنوات الخمسة القادمة، في إطار الاستعدادات لاستضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢. وهو ما يعني طلباً متزايداً على الأيدي العاملة الوافدة في مختلف المجالات، لاسيما في قطاع البناء والتشييد.

8) معدل الخصوبة الإجمالي

التعريف:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية، إذا كان سلوكها الانجابي طول حياتها يطابق معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر في سنة معينة. ويشترط حساب هذا المؤشر غياب الوفيات.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل الخصوبة الكلي للقطريات انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث انخفض من (٤.١) ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب عام ٢٠٠٦، إلى أن بلغ (٣.٤) عام ٢٠١٢. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للمرأة القطرية ودخولها سوق العمل، مما يقلل من الرغبة بالانجاب، وبالتالي يساهم في انخفاض معدل الخصوبة لدى النساء القطريات.

شكل (8): معدل الخصوبة الكلي للفترة (2006-2012)

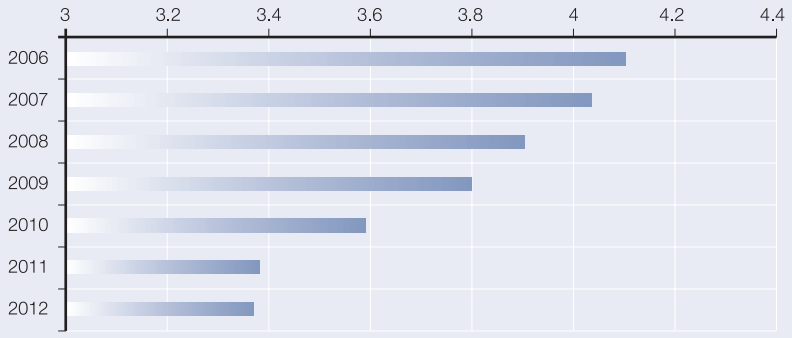

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

يعتبر معدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة في قطر (٣.٤) مرتفعاً نسبياً مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في المناطق الأكثر نمواً إلى (١.٧) وفي المناطق الأقل نمواً إلى (٢.٦)، والمجموع العالمي (٢.٥).

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد دولة قطر انخفاضاً تدريجياً في معدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة، كنتيجة للتحولات الاجتماعية السريعة المرتبطة بتعليم المرأة ودخولها سوق العمل. وهذا ينسجم مع التوجه العالمي الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التحصيل الدراسي للمرأة ودخولها سوق العمل وبين معدلات الخصوبة، حيث تقل الرغبة بالانجاب كلما ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي والعكس صحيح.

9) نسبة الإعالة

التعريف:

يقصد بنسبة الإعالة العمرية السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد على ٦٥ سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤) سنة.

اتجاه المؤشر:

انخفضت نسبة الإعالة العمرية من (٢٥,٥٪) عام ٢٠٠٦ إلى (١٩,٢٪) عام ٢٠١٢، أي بتراجع قدره (٢,٤٪) سنوياً. و السبب لا يكمن في انخفاض معدلات الخصوبة، بل يعزى إلى النمو الاقتصادي الذي استدعى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية الشابة والقادرة على العمل. أدى هذا الوضع السكاني في قطر إلى انخفاض حاد في نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة)، ونمو نسبي محدود لفئة المسنين (٦٥ سنة فأكثر)، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة)، وبالتالي نمو السكان النشطين اقتصادياً بمعدل أعلى من معدل نمو فئات الأطفال والمسنين المعالين، وهو ما ينتج عنه انخفاض أعباء الإعالة.

شكل (9): نسبة الإعالة للفترة (2006-2012)

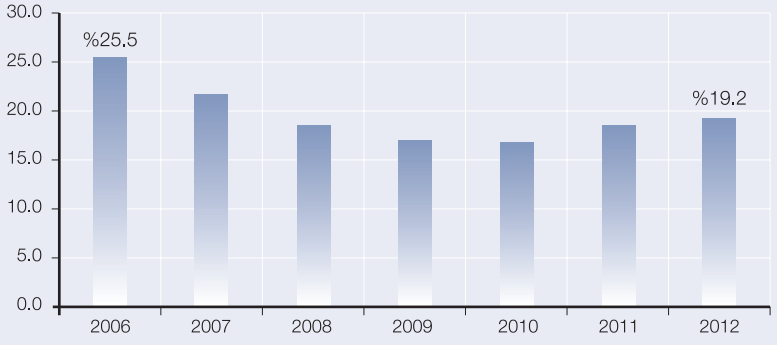

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تعد معدلات الإعالة الكلية في دولة قطر والبالغة (١٩,٢٪) لعام ٢٠١٢ منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (٤٩,٤٪) والدول النامية (٤٩,٥٪).

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القليلة القادمة، سببه ازدياد أعداد العمالة الوافدة من الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة، التي يتطلبها تنفيذ المشاريع المختلفة استعداداً لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.

10) نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان في الريف والحضر الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي لكافة الأمراض والإصابات منسوباً إلى إجمالي عدد السكان.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية بلوغ حد الشمول (١٠٠٪) طيلة الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض، مثل: حالات شلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتيريا، والتيتانوس والسعال الديكي...الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة.

وجدير بالذكر أن تحقيق التغطية الكاملة لجميع سكان قطر من مواطنين ومقيمين، بالرعاية الصحية الأولية، يرجع إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية في المناطق كافة، إضافة إلى بنائها للمستشفيات التخصصية التي تقدم خدماتها وأنشطتها لكافة السكان.

شكل (10): النسبة المئوية للسكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية للفترة (2006-2012)

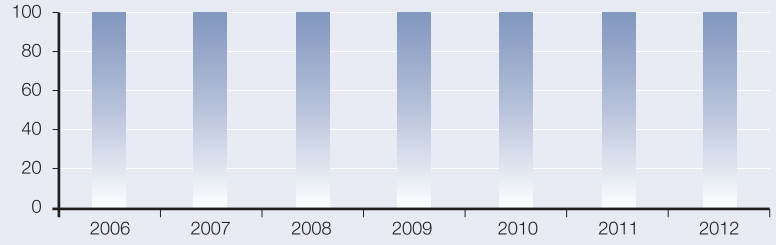

المصدر تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد ضمن دول العالم التي حققت نسبة التغطية الكاملة لسكانها كافة في مجال الرعاية الصحية الأولية.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر الدولة في تأمين الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان، وذلك نتيجة اهتمامها بتأمين الصحة المستدامة للمواطنين والمقيمين، من خلال نظام التأمين الصحي الاجتماعي الذي بدأ العمل فيه منتصف عام ٢٠١٣، والمؤمل شمول جميع السكان فيه مع نهاية عام ٢٠١٥.

11) نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية لعدد الأطفال الذين يولدون أحياء بوزن أقل من ٢,٥ كيلوغرام في سنة معينة من مجموع الأطفال المولودين في السنة نفسها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن انخفاضاً من (٨,٨٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٧,٩٪) عام ٢٠١١. ويرجع السبب في الانخفاض إلى أنظمة الرعاية الصحية المتقدمة التي تتمتع بها الأمهات قبل الولادة وبعدها، ووجود سياسات صحية ترتكز على نظام صحي متقدم يكفل تقديم أفضل الخدمات الطبية والرعاية للأم والطفل.

شكل (11): نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن للفترة (2006-2011)

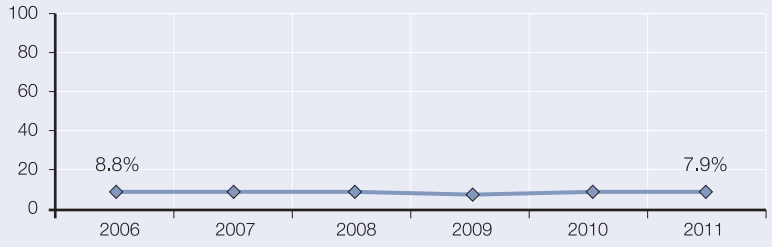

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

تخطى مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن في دولة قطر البالغ (٧,٩٪) نظيره في دول شرق آسيا والمحيط الهادىء البالغ (٩,٧٪)، غير أنه يقل عن نظيره في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي البالغ (٤,٠٪).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد الدولة انخفاضاً في نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن، وذلك بسبب تبني الدولة لسياسات وبرامج ترتبط بتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة ذات جودة عالية في كافة مناطق الدولة، إضافة إلى تزايد الوعي الصحي لدى النساء الحوامل فيما يتعلق بالتغذية أثناء فترة الحمل وغيرها من برامج التوعية الصحية للأمهات.

12) التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية

التعريف:

يقصد به عدد الأطفال بعمر سنة فأقل، الذين أكملوا التحصينات الصحية الأساسية خلال فترة معينة، مقسوماً على عدد المواليد الأحياء بعمر سنة فما دون، خلال الفترة نفسها مضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

تُعد نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية مرتفعة، حيث لم تنخفض عن الـ (٩٦٪) طيلة الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١). ويمكن تفسير ارتفاع النسبة بتبني الدولة برامج وسياسات تؤمن الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة للأطفال، وكذلك ما تقوم به المؤسسات الصحية والإعلامية من حملات توعية بأهمية تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية، كشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي (B) والدرن والجدري والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية.

شكل (12): التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية للفترة (2006-2011)

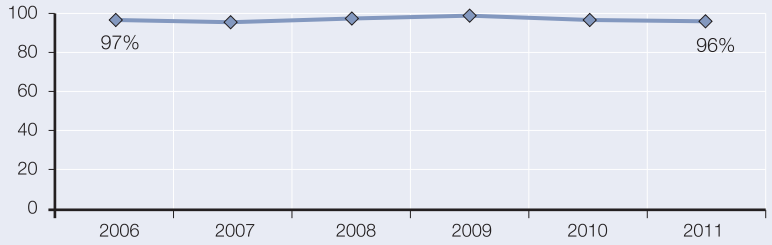

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يماثل مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في قطر لعام ٢٠١١ نظيره في الدول المرتفعة الدخل (٩٦٪) ويتخطى المؤشر في الدول المتوسطة الدخل (٨٢٪)، وكذلك هو الأمر على الصعيد العالمي (٦٩٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تصل الدولة إلى التغطية الكاملة فيما يتعلق بتحصين الأطفال البالغين من العمر سنة فأقل، ضد الأمراض المعدية قبل حلول عام ٢٠١٥، وذلك بسبب شمول كافة الأطفال بنظام التأمين الصحي الاجتماعي، الذي يتيح للجميع الحصول على الرعاية الصحية المتكاملة من ناحية، والإجراءات المشددة المتخذة لمنع انتقال الأمراض المعدية إلى البلاد من ناحية أخرى.

13) معدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من المرحلة الابتدائية

التعريف:

يقصد به عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من التعليم الابتدائي في سنة ما، مقسوماً على إجمالي عدد السكان في سن ١١ عاماً، ومضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

تخطى معدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من المرحلة الابتدائية ١٠٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، باستثناء عام ٢٠١١، حيث بلغ (٩٧,٩٪)، وبلغ المعدل (١٠١,٥٪) عام ٢٠١٢. وهذا يعني أن الدولة تمكنت من الوصول إلى تحقيق النسبة المستهدفة، أي ١٠٠٪، قبل الموعد الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية بعشر سنوات، وهو عام ٢٠١٥. ويرجع سبب ذلك إلى اهتمام الدولة بقطاع التعليم، وقد تجسد في تخصيص نسب عالية من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم.

شكل (13): معدل الالتحاق الاجمالي في الصف الأخير من المرحلة الإبتدائية للفترة (2006-2012)

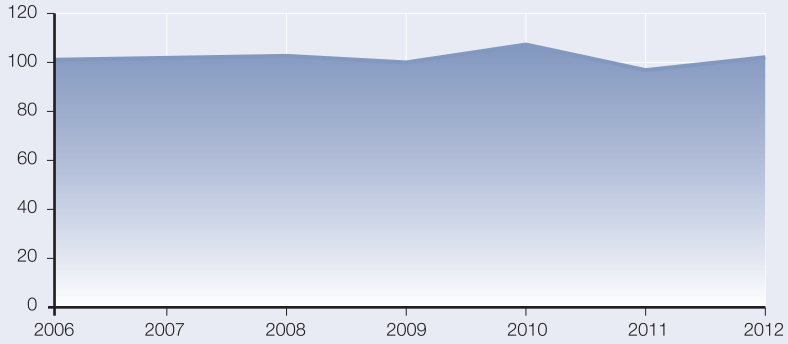

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ،سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يتخطى معدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من المرحلة الابتدائية نظيره في الدول مرتفعة الدخل (١٠٠٪)، والدول متوسطة الدخل (٩٤٪). وتُعد دولة قطر في طليعة دول العالم التي استطاعت تعميم التعليم الابتدائي، حيث وفرت مقعداً دراسياً لكل طالب على أرضها.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يبقى معدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من المرحلة الابتدائية مرتفعاً، وذلك نتيجة لتشجيع الدولة للتعليم بأشكاله كافة، حيث ترتفع نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في موازنة الدولة، إضافة إلى تطبيق إلزامية التعليم حتى الصف التاسع من التعليم الأساسي، الأمر الذي يسهم في القضاء على حالات تسرب الطلبة في هذه المرحلة.

14) نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان

التعريف:

يقصد به نسبة السكان من الفئة العمرية (٢٥-٦٤)، الذين حصلوا على الشهادة الثانوية، منسوباً إلى إجمالي عدد السكان في الفئة نفسها، مضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة السكان القطريين البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفاعاً من (٥٨.٩٪) من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٦، إلى (٦٣.٨٪) عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي قدره (١.١٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويمكن تفسير هذا الارتفاع في النسبة بالاهتمام الذي يحظى به التعليم بوصفه يشكل الركيزة الرئيسة لتنمية الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يُعد المدخل لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة.

شكل (14): نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من اجمالي السكان للفترة (2006-2012)

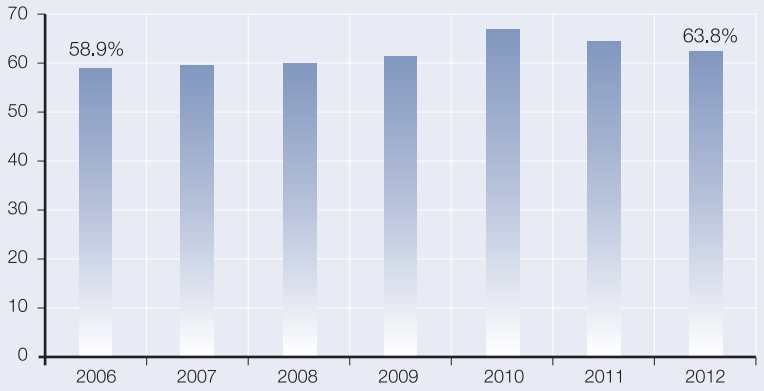

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ومسح القوى العاملة (سنوات مختلفة)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

تقييم المؤشر:

تعد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة معقولة إلى حد ما، فهي لا تبعد كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة التي بلغت فيها هذه النسبة (٧٠.٣٪).

المصدر:
Education at a Glance 2010 OECD Indicators

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية ارتفاعاً، نتيجة لتطبيق الدولة برامج وسياسات في مجال التعليم، حيث تبذل الدولة جهوداً متواصلة للارتقاء بالتعليم وزيادة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم، واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى التقليل من تسرب الطلبة الذكور من التعليم الثانوي، حيث يفضل بعضهم الانخراط في سوق العمل قبل أن يحصل على الشهادة الثانوية.

15) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار

التعريف:

يقصد به نسبة الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر، الذين يستطيعون القراءة و الكتابة.

اتجاه المؤشر:

سجل مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار ارتفاعاً بشكل عام خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث ارتفع من (٨٩.٥٪) في ٢٠٠٦ إلى (٩٦.٧٪) في ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي قدره (١.١٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويعود الفضل في هذا الارتفاع المستمر إلى جملة الإجراءات المتخذة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي، وبرامج محو أمية الكبار، وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة.

شكل (15): معدل الالمام بالقراءة والكتابة للكبار للفترة (2006-2012)

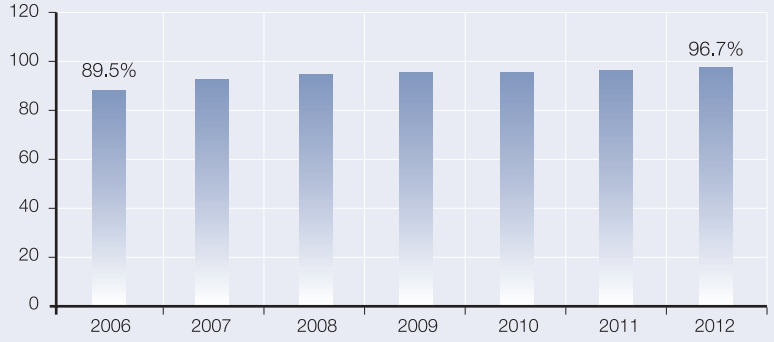

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

تقييم المؤشر:

تعد قطر من الدول المتقدمة نوعاً ما، حيث تخطى فيها المعدل البالغ (٩٦.٧٪) عام ٢٠١٢ نظيره على الصعيد العالمي البالغ (٨٥٪)، مقترباً من المعدل السائد في منطقة اليورو (٩٩٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يرتفع معدل القدرة القرائية بين الكبار نتيجة لتشجيع الدولة للتعليم بكافة أشكاله، لاسيما تعليم الكبار. وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بالدور المحوري للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، و إكساب الأفراد المهارات والمؤهلات المطلوبة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل في ظل الطفرة التنموية التي تمر بها الدولة، والنمو الاقتصادي السريع.

16) عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان

التعريف:

يقصد به عدد الجرائم المسجلة سنوياً من قبل الأجهزة الأمنية، مضروباً في (١٠٠,٠٠٠)، ومقسوماً على السكان في منتصف السنة.

اتجاه المؤشر:

رغم قلة عدد الجرائم المسجلة في الدولة (جرائم مرورية، السرقة، الاعتداء، الاحتيال، الخ...) قياساً بغيرها من دول العالم، إلا أن هذا العدد قد تضاعف أكثر من أربع مرات خلال السنوات السبع المنصرمة. فقد ارتفع من (٦٤٢) جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان عام ٢٠٠٦، إلى (٢٧٢٥) جريمة عام ٢٠١٢، أي بنمو سنوي قدره (٢٢,٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويعد هذا الارتفاع طبيعيا في ظل الانفتاح الكبير الذي تشهده الدولة، والذي ترافق بقدوم أعداد كبيرة من الوافدين من جنسيات مختلفة، إضافة إلى التطور الحاصل في الأساليب التقنية المتبعة في ارتكاب الجريمة، والتي لم يألفها المجتمع القطري.

شكل (16): عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان (2006-2012)

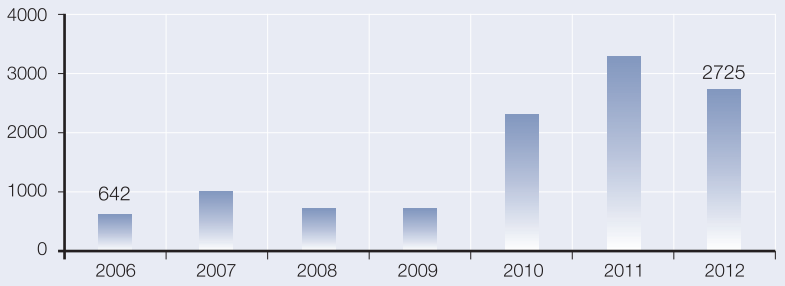

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة .

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن معدل الجريمة في قطر يعد من أقل ما يقع تسجيله في دول العالم الأخرى من جرائم.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر معدلات الجريمة في الارتفاع، لاسيما مع استقدام المزيد من الأيدي العاملة من ذوي الأجور المنخفضة، للعمل في مختلف المجالات، إضافة إلى أن الجرائم باتت اليوم قابلة للتنفيذ بواسطة أحدث الوسائل والطرق التكنولوجية، لاسيما الجرائم في المجال المالي والمصرفي، وغير ذلك.

الفصل الثاني

المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تمهيد

تُعد المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد وتحمي البيئة.

وتسهم المؤشرات الاقتصادية التي تغطي الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢) في بيان مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في جوانب التنمية الاقتصادية. وهي تقيّم بصورة رئيسة وضع الدولة من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتسهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة في التنمية الاقتصادية، وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية.

وتشمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة أربعة مواضيع اقتصادية. يتناول الموضوع الأول منها الهيكل الاقتصادي (أداء الاقتصاد الكلي، الوضع المالي، القوى العاملة). و يغطي الموضوع الثاني العدالة (الدخل، والمساواة بين الجنسين). ويركز الموضوع الثالث على الشراكة العالمية في التنمية من خلال مؤشرات التجارة والتمويل الدوليين، ويشمل الموضوع الرابع أنماط الاستهلاك والإنتاج المرتبطة باستخدام الطاقة، وتوليد النفايات بمختلف أنواعها وتدويرها.

1) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقسوماً على العدد الكلي للسكان، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهما لمستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). فقد ارتفع من نحو (٥٨.٤) ألف دولار عام ٢٠٠٦ إلى (١٠٤.٦) ألف دولار عام ٢٠١٢، محققاً معدل نمو سنوي قدره (٨.٧٪) بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويعزى هذا التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات الملحوظة التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي، وهي ناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المتحققة في قطاع الهيدروكاربون، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد الناجمة عن تصدير الغاز المسال.

شكل (17): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012) (ألف دولار أمريكي)

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ (١٠٤) ألف دولار لعام ٢٠١٢، وهو يتخطى بأكثر من ثلاث مرات نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (٣٤) ألف دولار.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال السنوات القادمة. وسيكون ذلك نتيجة للنمو الاقتصادي المطرد والناجم عن تزايد العوائد من مشروعات الغاز المسال والصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية وقطاع البناء والتشييد، وكذلك العوائد الناجمة عن استثمارات الدولة بالخارج والتي ستشهد توسعاً في رقعتها الجغرافية وتنوعاً في مجالاتها.

2) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال في سنة ما، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ويساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي وتطور حجم التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوطني المتاح لتمويل التنمية الاقتصادية.

اتجاه المؤشر:

شهدت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تبذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، وحققت أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٠، حيث اقتربت النسبة من (٤٠٪). ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط والغاز. أما الانخفاض الذي حصل في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، فإنما يعزى إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان أعلى من النمو في الإنفاق الاستثماري.

شكل (18): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (2006-2012)

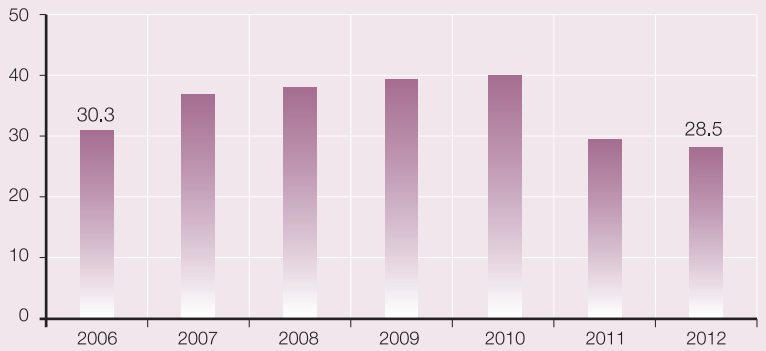

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، والبالغة (٢٨.٥٦٪) عام ٢٠١٢، نظيراتها في الدول المتقدمة (١٨.٨٪)، وعلى صعيد العالم (٢٣.٦٪).

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة خلال الأعوام القادمة، نتيجة للتوسع في البرنامج الاستثماري للدولة في قطاعات مختلفة، منها قطاع البناء والتشييد، وقطاع النقل وتطوير البنى التحتية، إضافة إلى المشاريع والبرامج التي ستنفذ ضمن الاستراتيجية التنموية المنبثقة عن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

3) معدل التضخم

التعريف:

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويُعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية، وأحد العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار.

اتجاه المؤشر:

تباينت معدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فقد شهد مؤشر المعدل زيادة تصاعدية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، حيث ارتفع من (١١.٨٪) عام ٢٠٠٦ إلى (١٥.٢٪) عام ٢٠٠٨، محققاً زيادة مقدارها (٣.٤٪) نتيجة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية. إلا أن التضخم أخذ بالتراجع خلال عامي ٢٠٠٩، و٢٠١٠ ليسجل -٤.٩٪، و -٢.٤٪، نظراً لتوفر المزيد من الوحدات السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة ٤.٤٪ عام ٢٠١٠، واعتدال نمو أسعار المواد الغذائية، ثم شهد ارتفاعاً موجباً في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

شكل (19): معدل التضخم للفترة (2006-2012) 2007=100%

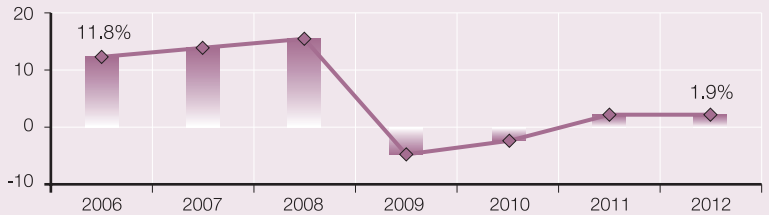

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يُعد معدل التضخم لعام ٢٠١٢ البالغ (١.٩٪) مقبولاً مقارنة بنظيره في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت وسلطنة عمان والسعودية (٢.٩٪) والبحرين (١.٢٪)، ومقارنة بالدول المتقدمة التي بلغ معدل التضخم فيها (٢.٠٪) للعام ذاته.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بصورة تدريجية خلال السنوات القادمة ، نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي لتنفيذ مشاريع كبيرة في مختلف المجالات، وكذلك لارتفاع معدلات الإيجار بسبب زيادة الطلب على العقارات الناجم عن زيادة أعداد العمالة الوافدة، وارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، سيبقى معدل التضخم عند مستويات مقبولة ومسيطر عليها.

4) معدل الاستخدام

التعريف:

يقصد بمعدل الاستخدام نسبة العاملين من الجنسين من مجمل النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) من السكان. ويُعد معدل الاستخدام مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً نظراً لمساهمته في قياس الأداء الاقتصادي، ونوعية الحياة، والمشاركة الاجتماعية، إذ تتطلع التنمية المستدامة إلى توفير فرص عمل أكثر من خلال سياسة استخدام تعمل على التشغيل الكامل.

اتجاه المؤشر:

تخطى معدل الاستخدام في قطر (٩٩٪) طيلة الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). وهذا يعني أن سوق العمل القطري يقترب من العمالة التامة، ويعزى ذلك إلى الازدهار الذي شهده الاقتصاد القطري في قطاعاته كافة من جانب، وتسارع تدفق العمالة الوافدة لتلبية الطلب على التشغيل في الأنشطة الاقتصادية كافة من جانب آخر.

شكل (20): معدل الاستخدام للفترة (2006-2012)

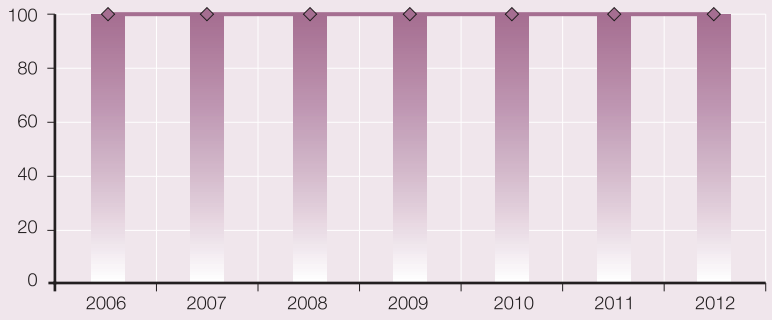

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تفوق معدلات الاستخدام الإجمالية في دولة قطر البالغة ٩٩.٥٪ عام ٢٠١٢ نظيراتها في دول الاتحاد الأوروبي (٩٠.٤٪) وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغة (٩٢.١٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يبقى معدل الاستخدام مرتفعاً خلال السنوات القادمة، نتيجة للتوسع في النشاط الاقتصادي، الذي يتطلب استقدام العمالة من الخارج لتنفيذ العديد من المشاريع في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. يضاف إلى ذلك تحسين أداء مؤسسات وسياسات سوق العمل، والتوسع في برامج تدريب الخريجين وربطها بالتدريب من أجل التوظيف، وبدء أنشطة جهاز قطر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي من المؤمل أن تخلق فرص عمل كثيرة.

5) معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس

التعريف:

هو عبارة عن مجموع النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر)، مقسوماً على إجمالي السكان، مضروباً في ١٠٠. ويقيس معدل النشاط الاقتصادي الخام معدل مشاركة النشيطين اقتصادياً في الإنتاج، ويساعد على التنبؤ بحجم القوى العاملة، بمعرفة تقديرات السكان وفئات أعمارهم.

اتجاه المؤشر:

أدى ارتفاع مجموع النشيطين اقتصادياً إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي الخام، من نحو (٦٤.٢٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٧٦.١٪) عام ٢٠٠٩،أي بنسبة زيادة قدرها (١٩٪) ليتراجع قليلاً إلى (٧٥.١٪، ٧٤.٦٪) عامي٢٠١٠، ٢٠١١، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من تراجع في أعداد العمالة الوافدة. كما يلاحظ ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام للذكور والأناث من (٧٩.٢٪) و(٣٠.٨٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٨٦.٩٪) و(٣٩.٢٪) عام ٢٠١٢ على التوالي.

شكل (21): معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس للفترة (2006-2012)

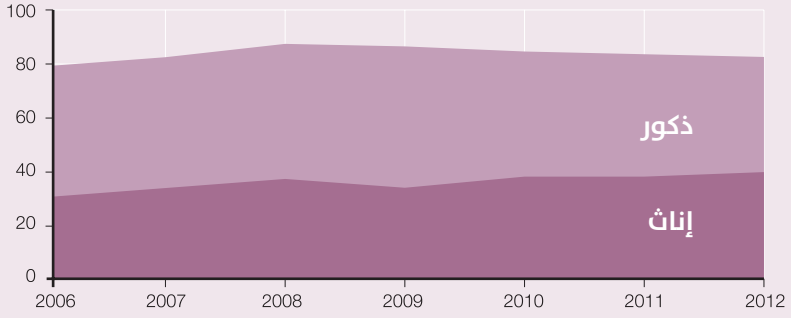

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

تقييم المؤشر:

يقل معدل النشاط الاقتصادي الخام البالغ (٧٥.٢٪) في عام ٢٠١٢ عن نظيره في دولة الإمارات (٧٩٪) بينما يتجاوز المعدل في بقية دول مجلس التعاون الخليجي (٦٧٪) في الكويت ، (٤٠٪) في مملكة البحرين، (٣١٪) في سلطنة عمان، و(٢٧٪) في المملكة العربية السعودية.

المصدر: منظمة العمل العربية، تقرير مكافحة البطالة في الوطن العربي، 2012

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن تتزايد معدلات النشاط الاقتصادي الخام الإجمالية للذكور خلال السنوات القادمة، نظراً لاستمرار الشغل في غالبية المشاريع ضمن الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل والبدء في بعضها الآخر. وبالتالي، يتوقع حدوث ارتفاع في أعداد العمالة الوافدة، بينما سوف تزداد معدلات النشاط الاقتصادي الخام للنساء، وإن كان بمعدلات نمو أقل، نظراً لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية فيها وتمكينها من العمل في مختلف المجالات والأنشطة.

6) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص

التعريف:

هو عبارة عن عدد خطوط الهاتف الثابت، مقسوماً على مجموع عدد السكان بالدولة، مضروباً في ١٠٠، حيث يُعد هذا المؤشر أهم مقياس لتطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل انتشار الهاتف الثابت بين السكان انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، حيث تراجع من (٢١.٩) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٦ إلى (١٦.٧) خطاً لكل مائة من السكان عام ٢٠٠٩. ثم شهدت الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) ارتفاعاً تدريجياً حتى وصل المعدل إلى (٢١.٥) خطاً لكل مائة من السكان عام ٢٠١٢. ويعزى ارتفاع مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، إلى تزايد عدد السكان، وارتفاع وتيرة النشاط التجاري والاستثماري، التي قادت الى زيادة عدد المنشآت والمحال التجارية التي تستخدم الهواتف الثابتة.

شكل (22): عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 من السكان للفترة (2006-2012)

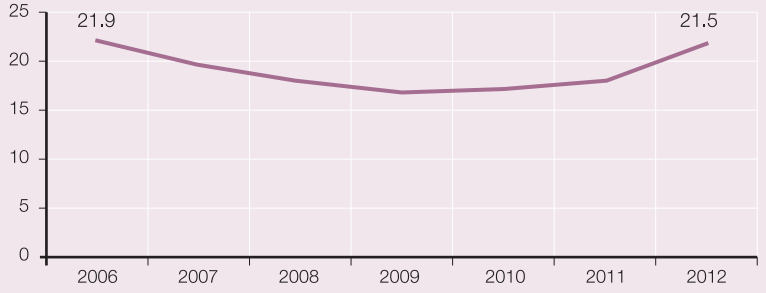

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية- سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يعتبر مؤشر الهاتف الثابت لكل مئة من السكان في دولة قطر(٢١.٥) أقل من نصف مثيله في الدول مرتفعة الدخل (٤٥)، ويتجاوز المعدل في الدول متوسطة الدخل (١٣)، وهو أعلى من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (١٧).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الثابتة بين السكان ارتفاعاً محدوداً خلال الأعوام القادمة، نتيجة لزيادة عدد السكان، واتساع نطاق الأعمال التجارية والاستثمارية في الدولة، التي تتطلب خطوط هاتف ثابتة، وكذلك نتيجة لدخول شركة جديدة كمنافس لشركة اتصالات قطر في تقديم خدمة الهاتف الثابت.

7) عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 شخص

التعريف:

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال على مستوى الدولة، مقسوماً على مجموع عدد السكان، مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لتقدم وسهولة عملية الاتصال والاستفادة من تقنيات الاقتصاد الرقمي.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث ارتفع من (٨٨.٢) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٦ إلى (١٩١) خطاً عام ٢٠١٢، محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره (١١.٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). وقد تخطت نسبة الانتشار ١٠٠٪ اعتباراً من عام ٢٠٠٧. ويرجع ذلك النمو في قطاع الهاتف الجوال إلى تزايد استخدام الهواتف الجوالة، لاسيما الذكية منها من طرف جميع شرائح المجتمع.

شكل (23): عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 من السكان للفترة (2006-2012)

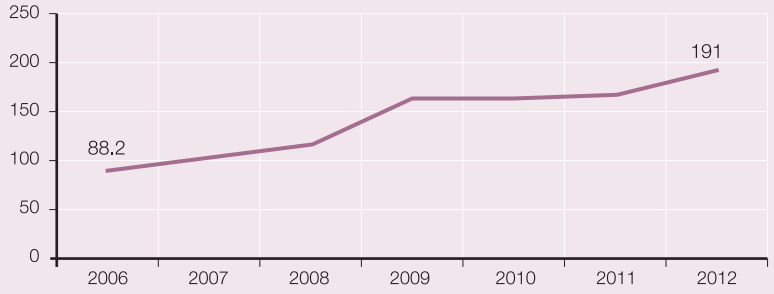

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يفوق معدل انتشار الهاتف الجوال في دولة قطر البالغ (١٩١) نظيره في الدول مرتفعة الدخل (١٢٢)، والدول متوسطة الدخل (٨٣)، ويفوق بأكثر من الضعف المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٨٥) لعام ٢٠١٢.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الجوالة بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات المقبلة، نتيجة لزيادة عدد السكان الناجم عن استقدام العمالة لتنفيذ المشاريع المختلفة، حيث يزداد طلب تلك العمالة على خدمة الهاتف الجوال، إضافة إلى انفتاح سوق الاتصالات في دولة قطر على العالم الخارجي، وتبني الدولة لخطط وبرامج لتطوير قطاع الاتصالات، بما يسهم في زيادة معدل نموه.

8) عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان

التعريف:

هو عبارة عن عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى الدولة، مقسوماً على مجموع عدد السكان، مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فقد ارتفع من (٢٧,٨) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٦ إلى (٢٨,٨) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٧. وتراجع في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، حيث وصل إلى (٢٦,٦) عام ٢٠٠٩، بسبب مغادرة عدد كبير من العمالة الوافدة الدولة جراء الأزمة المالية العالمية. ثم عاد إلى الارتفاع التدريجي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) ليصل إلى (٤٩,٠) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠١٢، محققاً نمواً سنوياً قدره (٨,٤٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لدى غالبية السكان، وتطوير خدمات الانترنت في إطار خطط واستراتيجيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

شكل (24): عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان للفترة (2006-2012)

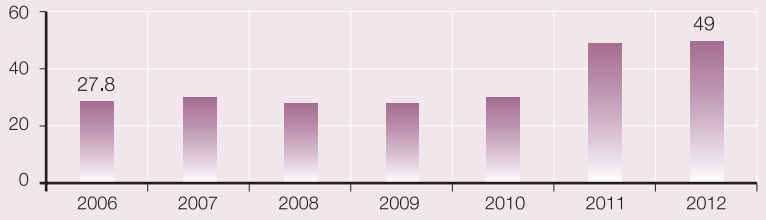

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يقل معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر البالغ (٤٩٪) عام ٢٠١٢ عن دول الاتحاد الأوروبي (٧٥,٣٪)، وعن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٧٣,٣٪)، وهو أعلى من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٣٥,٦٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع قاعدة مستخدمي الإنترنت بين السكان في دولة قطر، وتحقق نمواً إيجابياً خلال السنوات القادمة، لاسيما مع دخول خطة ربط الدولة بأكملها بشبكة الإنترنت عريض النطاق التي من المؤمل إنجاز المرحلة الاولى منها بحلول عام ٢٠١٥ والتي ستؤدي إلى تغطية (٩٥٪) من أراضي الدولة بوصلات ضوئية أسرع.

9) عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة من السكان

التعريف:

هو عبارة عن عدد أجهزة الحاسوب الشخصية (المستخدمة أو المتاحة للاستخدام)، مقسوماعلى عدد السكان، مضروبا في ١٠٠، ويُعد مؤشر انتشار أجهزة الحاسب أحد المؤشرات الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر انتشار استخدام الحاسوب الشخصي زيادة ملحوظة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فقد ارتفع المؤشر من (١٣,٩٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٦٧٪) عام ٢٠١٢، محققاً بذلك نموا سنويا قدره (٣٠٪) خلال تلك الفترة. وتعزى هذه الزيادة إلى أن ارتفاع مستوى معيشة السكان جعل اقتناء الحاسوب في متناول الجميع، إضافة إلى التوسع في استخدامه في قطاعات الخدمات العامة والتعليم والتجارة والأعمال، وذلك كنتيجة لتبني الدولة لسياسات علمية وتكنولوجية تركز على بناء الاقتصاد المعرفي.

شكل (25): عدد الحواسب الشخصية لكل 100 من السكان للفترة (2006-2012)

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر 2013.

تقييم المؤشر:

يتخطى معدل انتشار الحواسيب الشخصية لكل ألف من السكان في دولة قطر والبالغ (٦٧٪) نظيره في الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة حيث بلغ (٥٨,٣٪)، وكذلك المعدل العالمي البالغ (١٤٪).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع مؤشر انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي بين السكان في دولة قطر نتيجة لاتساع قاعدة التطبيقات الإلكترونية، سواء في القطاع الحكومي أو في قطاع الأعمال والتجارة، إضافة إلى تنفيذ الدولة لبرامج وأنشطة هادفة إلى نشر الثقافة الرقمية في السكان والتي تتطلب استخداماً للحواسب الشخصية بصورة مستمرة.

10) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هو إجمالي الحساب الجاري (مجمل صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات)، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ومشاركته دولياً.

اتجاه المؤشر:

انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٥,٦٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٦,٨٪) عام ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض الصادرات السلعية، ومن ثم انخفاض القيمة المطلقة للحساب الجاري. وشهدت الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) ارتفاعاً ملحوظاً في المؤشر، حيث تخطى المؤشر (٣٠٪) عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، محققاً معدل نمو قدره (١١,١٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). ويرجع السبب في ذلك إلى فائض ميزان الحساب الجاري الذي ارتفع بما يقارب الضعف، نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط والغاز المسال والمنتجات البتروكيمياوية.

شكل (26): الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

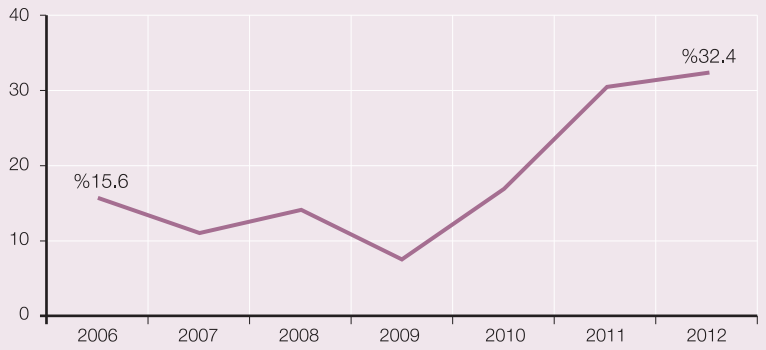

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على بيانات مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

حققت الدولة فائضاً موجباً في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (٣٢,٤٪) عام ٢٠١٢، مقارنة بـ (١,٨٪) في منطقة اليورو و(١,٤٪) في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١,٤٪).

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يستمر الوضع الاقتصادي الخارجي لدولة قطر قوياً، حيث سيحقق ميزان الحساب الجاري فائضاً موجباً خلال الأعوام القادمة، نتيجة للزيادة المتوقعة في قيمة الصادرات السلعية القطرية سواء من النفط والغاز المسال أو من المنتجات البتروكيمياوية، إضافة إلى ارتفاع العوائد الناجمة عن الاستثمارات الخارجية للدولة.

11) الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هو عبارة عن إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، مضافاً إليها إجمالي الواردات من السلع والخدمات، مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، مضروبا في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانفتاح التجاري) انخفاضاً ملفتا للنظر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فقد انخفض من (٩٨.٦٪) عام ٢٠٠٦، إلى (٤٦.٢٪) عام ٢٠١٢. ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي بنسب أعلى من معدل الزيادة في التجارة الخارجية السلعية للدولة.

شكل (27): الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

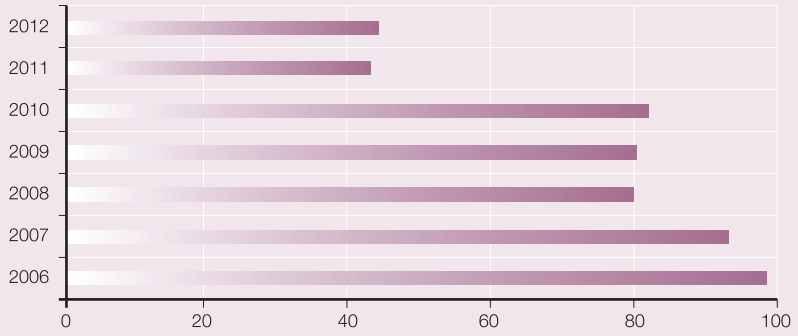

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تعد درجة الانفتاح التجاري في دولة قطر البالغة (٤٦.٢٪) منخفضة مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية (٨٦٪)، ودولة الكويت (٧٣٪) والإمارات العربية المتحدة (١٣٦٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع مؤشر مجمل الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر بصورة تدريجية خلال الفترة القادمة، وذلك لقيام الدولة بالتوقيع على العديد من اتفاقيات تشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع مختلف الدول المتقدمة والنامية. أضافة إلى إنشائها المناطق الحرة وسعيها، بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، لإقامة مناطق تجارة حرة مع دول آسيا، لاسيما الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن تبني الدولة لسياسات الانفتاح التجاري مع مختلف دول العالم.

12) المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح و/ أو القروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة، مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، مضروبة في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً مهما لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث يقيس مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر المساعدات الإنمائية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، تذبذباً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث تراجع من (١.٠٤٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٠.٣٨٪) عام ٢٠٠٨، قبل أن يرتفع قليلاً ليصل إلى (٠.٥٤٪) عام ٢٠١٢. ويعزى هذا التذبذب طيلة الفترة المدروسة إلى عدم التناسب بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في المساعدات الإنمائية.

شكل (28): المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

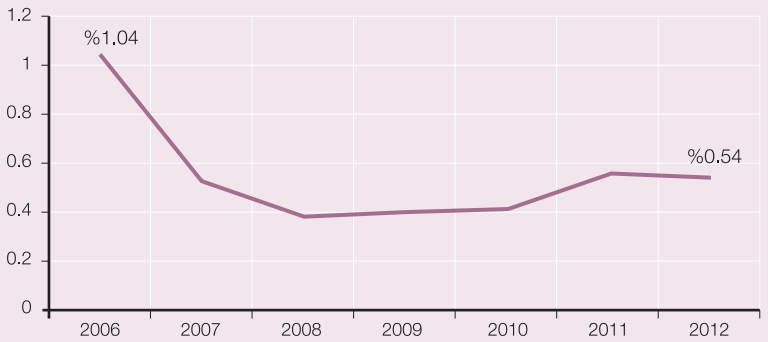

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تخطت نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة من الناتج المحلي الإجمالي البالغة (٠.٥٤٪) لعام ٢٠١٢ نظيرتها في دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) والبالغة (٠.٢٩٪).

المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التعاون الإنمائي، 2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تزداد المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، نتيجة لتبني الدولة لمبادرات تعزز من الشراكة العالمية في التنمية وتزايد الدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي، من خلال المساهمة الفاعلة في المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالمانحين للدول التي تضررت بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

13) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هي جملة المبالغ النقدية المحولة من العمالة الوافدة في الدولة خلال سنة ما، مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

اتجاه المؤشر:

شهدت نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث انخفضت النسبة من (٦,٤٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٤,٥٪) عام ٢٠٠٨. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعودة العمالة الوافدة الى بلدانها جراء الأزمة المالية التي ساهمت في تسريح أعداد كبيرة من القوى العاملة في القطاع الخاص. ثم ارتفعت نسبة التحويلات وتضاعفت عام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٩,٢٪)، وتراجعت إلى (٧,٥٪) عام ٢٠١٢، ويعزى ذلك أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد فاق معدل نمو التحويلات.

شكل (29): التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

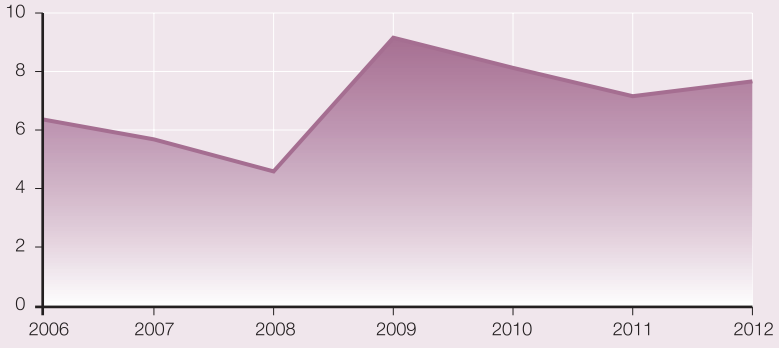

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

ببلوغها (٧,٥٪) عام ٢٠١٢، تخطت نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر نظيرتها على الصعيد العالمي (٠,٥٣٪)، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، كالبحرين (٧,١٦٪)، والسعودية (٦٪)، فيما جاءت دون النسبة في الكويت (٩,٤٧٪).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن تستمر التحويلات النقدية إلى الخارج من طرف العمالة الوافدة بالارتفاع خلال السنوات القادمة، نظراً لاستمرار الدولة في استقدام القوى العاملة بأعداد كبيرة، لتنفيذ المشاريع المختلفة، في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)، مما سينعكس من خلال ارتفاع نسبة تلك التحويلات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي.

14) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (استثمار دولي يقوم به مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، وبشرط أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية ١٠٪ أو أكثر من أصول الشركة، ويتم من خلال المساهمة في رأس المال أو إعادة استثمار العوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد موارد تمويلية خارجية للدولة، ومؤشرا لتحسن مناخ الاستثمار العام فيها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث ارتفع من (٥,٨٪) عام ٢٠٠٦ إلى (٨,٣٪) عام ٢٠٠٩. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من (٣,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى (٨,١) مليار دولار عام ٢٠٠٩. ولكنه تراجع بعد ذلك بشكل ملفت للنظر، محققا رصيداً سالباً عام ٢٠١١. ثم عاد للارتفاع بعد ذلك بشكل طفيف عام ٢٠١٢ ليبلغ حوالي (٣٢٧) مليون دولار. وهذا ما انعكس في تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت أدنى مستوى لها (٠,٠٥٪). ويعزى ذلك إلى استكمال عملية الاستثمار في قطاع الغاز التي كانت تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شكل (30): الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

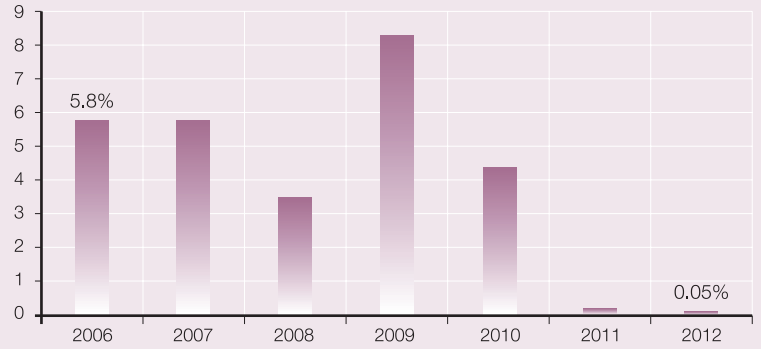

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

تقل نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر البالغة (٠,٠٥٪) عام ٢٠١٢، عن نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، كمملكة البحرين (٣,٣٢٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢,٧٪)، وسلطنة عمان (١,٩٪).

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012-2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة، نتيجة لفتح قطر المجال للمستثمر الأجنبي وتسهيل البيئة الاقتصادية له، إضافة إلى تمتع الدولة باستقرار اقتصادي وسياسي وبيئة آمنة تدفع الكثير من الشركات للاستثمار في قطر.

15) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هو جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (الذي يقوم به المقيمون القطريون في الخارج) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مساهمة في الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدولة المستقبلة لها وللأسواق المالية الدولية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فقد ارتفع من (٠,٢١٪) عام ٢٠٠٦ إلى (١١,٨٪) عام ٢٠٠٩، نتيجة لزيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (١٢٧) مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى (١١٥٨٤) مليون دولار عام ٢٠٠٩. ثم تراجع بعدها خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) ليصل إلى (١٨٤٠) مليون دولار عام ٢٠١٢، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي إلى (١٪).

شكل (31): الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2012)

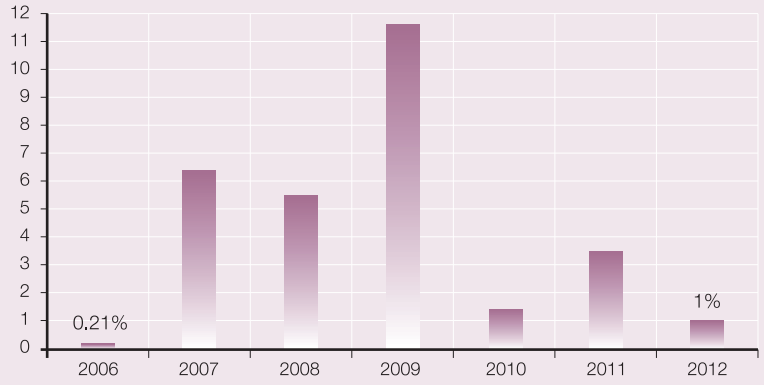

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

تفوق نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة عام ٢٠١٢ البالغة (١٪) نظيراتها في المملكة العربية السعودية (٠,٦٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٠,٨٪)، وتقل عن دولة الكويت (٤,٤٪).

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012-2013

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال السنوات القادمة، نتيجة لزيادة استثمارات شركة قطر القابضة - الذراع الاستثمارية للصندوق السيادي (جهاز قطر للاستثمار) -، إضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لاستثمارات الشركات القطرية الأخرى، الخاصة والمختلطة، وتنوع المجالات والقطاعات الاقتصادية التي تستثمر فيها.

16) استخدام الطاقة

التعريف:

هو إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في كافة القطاعات في عام، مقسوماً على عدد السكان في العام نفسه. ويساعد هذا المؤشر في التعرف على علاقة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية التي يتمتع بها الفرد في الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر استخدام الطاقة تذبذباً خلال الفترة قيد الدراسة. فقد تراجع نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية من حوالي (١٣.٩) ألف كيلو واط *l* ساعة عام ٢٠٠٦ إلى (١١.٨) ألف كيلو واط*l* ساعة عام ٢٠٠٨. ثم ارتفع إلى حوالي (١٥.١) (ألف كيلو واط*l*ساعة) عام ٢٠١١، فإلى (١٦.٤) (كيلو واط*l* ساعة) عام ٢٠١٢. وقد حقق استخدام الطاقة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢) نمواً قدره (٢.٤٪). ويمكن تفسير هذا النمو بزيادة عدد السكان، والتوسع في النشاط الصناعي التحويلي، إضافة إلى تمتع المواطنين بهذه الخدمة مجاناً.

شكل (32): حصة الفرد من استخدام الطاقة للفترة (2006-2012) (ألف كيلوواط/ساعة)

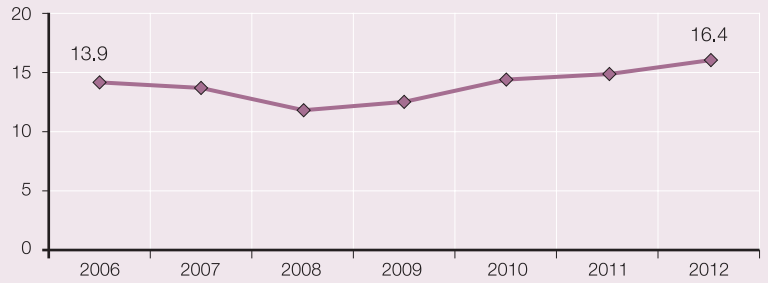

المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يزيد نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية عن المعدل العالمي، ويفوق كذلك المعدل في الدول مرتفعة الدخل (٨.٩) ألف كيلو واط في الساعة، وفي دول منطقة اليورو (٦.٦) ألف كيلو واط في الساعة لعام ٢٠١٢.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية خلال السنوات القادمة، نتيجة للطلب المتزايد على الكهرباء، نظرا للتوسع العمراني الكبير الذي تشهده الدولة، ونمو مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاع الصناعي وجميعها يزداد طلبها للكهرباء.

17) توليد النفايات الخطرة

التعريف:

هو المجموع السنوي لكميات النفايات الخطرة الناجمة عن العمليات الصناعية أو عن أية عمليات أخرى تؤدي إلى توليد نفايات خطرة وفقاً لتعريفها في اتفاقية بازل أو أي اتفاقيات أخرى ذات علاقة، مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي. ويبين هذا المؤشر نوعية الأنشطة الصناعية، والتكنولوجيا التي تستخدمها، وعملياتها، والنفايات الناتجة عنها، والنمط الاستهلاكي للسكان، وحجمهم في الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توليد النفايات الخطرة ارتفاعاً محدوداً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨). فقد تزايد من (٠,٠٢١٢) طنا لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ إلى (٠,٠٣١٩) طنا/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨. إلا أنه تراجع خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى (٠,٠١٩٧) طنا/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، ثم إلى (٠,٠١٦٦) طنا/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، بسبب التخلص من نحو (٦٠٪) منها، بالحرق والردم المحكم والمعالجة الكيمائية والفيزيقية، وإعادة تدوير ما بين (٢٠٪ - ٣٠٪) منها، كزيوت عادمة ومذيبات، وتصدير حوالي (١,٥٪)) منها للمعالجة والتخلص النهائي بمرافق بعض الدول الأوروبية.

شكل (33): توليد النفايات الخطرة للفترة (2006-2010)
طن متري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

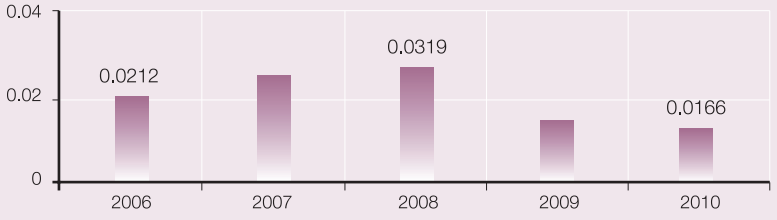

المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

تقييم المؤشر:

مازالت نسبة توليد النفايات الخطرة منخفضة مقارنة بنسبتها في بعض دول مجلس التعاون (كالبحرين)، وبعض الدول المتقدمة (كألمانيا والسويد وهولندا).

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تنخفض حدة تزايد توليد النفايات الخطرة خلال السنوات القادمة. فالدولة تعمل على تنفيذ برامج ومشاريع لتقليصها، لاسيما في المدن الصناعية، من خلال استخدام التقنيات المتقدمة. يضاف إلى ذلك تفعيل التشريعات ونماذج طلبات التخلص من النفايات ونقلها، والأجهزة الإدارية البيئية، والتقنيات الحديثة في الصناعة البتروكيماوية وفي إدارة مخلفات الرعاية الصحية.

18) تدوير المخلفات

التعريف:

هو عبارة عن نسبة المواد المعاد تصنيعها من النفايات المعدنية والبلاستيكية والورقية من إجمالي النفايات، ويعد هذا أحد المؤشرات المهمة للحكم على إدارة النفايات وعلى الإدارة البيئية في البلد.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر تدوير النفايات ارتفاعاً ملحوظاً. فقد ارتفعت الكمية من (٢٣٦٨٥) طناً عام ٢٠٠٦ إلى (٢٦٣١٩.٦) طناً عام ٢٠٠٨، أي بزيادة بنسبة (١١٪). وبالرغم من ارتفاع كمية تدوير النفايات، إلا أن نسبتها من إجمالي النفايات لازالت متدنية، حيث بلغت نحو (٩.٠٪) عام ٢٠٠٨.

شكل (34): النفايات المعاد تدويرها للفترة (2006-2008) طن سنوياً

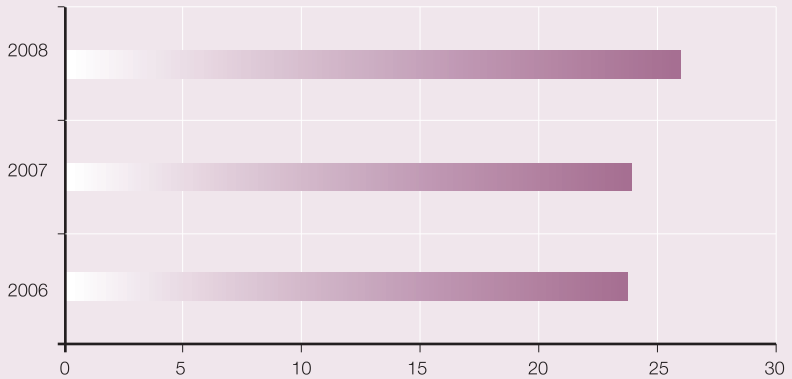

المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

تقييم المؤشر:

ما زالت عمليات تدوير النفايات منخفضة في دولة قطر، مقارنةً مع (٢٤.٣٪) في إيطاليا، و(٥٠٪) في سويسرا، و(٤٣٪) كندا، (٧٠٪) المملكة المتحدة، و(٣٣٪) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠٠٩.

المصدر:

http://sustainability11.carillionplc.com/environment/performance-data.html

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع نسبة تدوير النفايات خلال الفترة القادمة، نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع التدوير، وتوجهات الدولة نحو تبني أساس وتطبيقات الاقتصاد الأخضر، والبدء في تشغيل المركز المتكامل لإدارة المخلفات في منطقة مسيعيد الصناعية، والذي سيرفع مستوى تدوير المخلفات من ٨٪ إلى مابين ٢٠-٢٥٪ في الفترة الأولى للتشغيل. على أن ترتفع النسبة إلى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠١٦، بالإضافة للعديد من المشاريع الخاصة بتدوير النفايات، منها مشروع شبكة تدوير النفايات المدرسية.

الفصل الثالث

المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

تمهيد

تُعد المؤشرات البيئية التي سيتم تناولها في هذا الفصل مقياساً لمدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر، من حيث الحفاظ على البيئة الطبيعية بمختلف مكوناتها، والحد من الانتهاكات التي تتعرض لها من جهة، و توفير بيئة صحية للسكان من جهة أخرى.

لا تسهم المؤشرات البيئية في رصد التقدم الذي تحرزه الدول في سعيها نحو أهدافها والتعرف على مدى نجاحها في المحافظة على البيئة فحسب، بل أيضا تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق الإجراءات والقوانين البيئية المحلية والدولية، الأمر الذي يساعد صناع القرارفي الوصول إلى الحل الأكثر صواباً ودقة خدمة للمصلحة العامة.

لقد تم تحليل المؤشرات البيئية وفق بيانات الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، لبيان نقاط القوة وجوانب الضعف في مجال حماية البيئة، والتحديات التي تواجه الدولة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة.

وتغطي المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة مواضيع رئيسة، تتعلق بالغلاف الجوي (كتركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية، والمواد المستنفدة للأوزون)، والأراضي (كمؤشر الأراضي الصالحة للزراعة، واستخدام المبيدات الزراعية)، والسواحل والبحار والمحيطات (كمؤشر الصيد السنوي للأسماك)، والتنوع الحيوي (كمؤشر نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة الدولة).

1) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية

التعريف:

هو كمية تركيز الغازات الأساسية الملوثة للبيئة الحضرية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير النمو السكاني، وما يرافقه من نشاطات، على حالة الهواء في المناطق الحضرية.

تقييم المؤشر:

شهدت مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة) ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات.

أ) مؤشر كمية الجسيمات الدقيقة:

تسير نتائج محطات رصد الجسيمات الدقيقة في الهواء إلى زيادة معدلات التلوث في مدينة الدوحة، حيث ارتفعت كميات الجسيمات الدقيقة من (١٢٨.٧٨) مايكرو غرام في المتر المكعب من الهواء عام ٢٠٠٧، إلى (١٣٠.٧) ميكروغرام في المتر المكعب عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي قدره (١.٥٪). وسبب هذا الارتفاع يعود بشكل رئيسي للعواصف الترابية التي تتعرض لها دولة قطر، وتلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل، حيث تُعد الدوحة من أكثر مدن العالم استخداماً للسيارات قياساً بعدد السكان، إضافة إلى تأثير قطاع الصناعات التحويلية، ولاسيما صناعة الأسمنت التي تنطلق منها الكثير من العوالق والأتربة في الجو، وكذلك قطاع البناء والتشييد الذي يسهم في زيادة معدلات التلوث في الهواء.

شكل (35-أ): تركيز الجسيمات الدقيقة في المناطق الحضرية للفترة (2007-2012) مايكروغرام لكل متر مكعب من الهواء

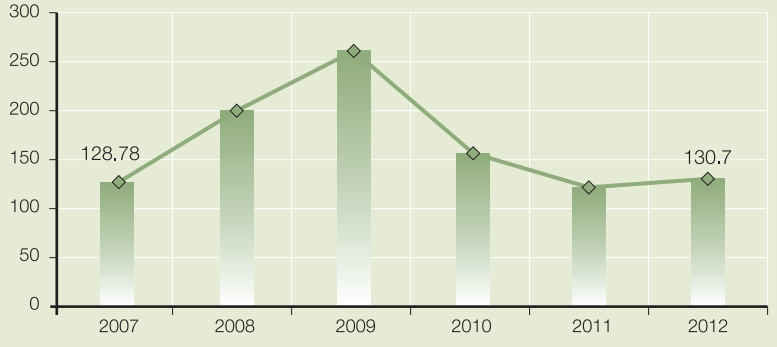

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ب) مؤشر أكاسيد النتروجين:

سجل مستوى تلوث بيئة الهواء بأكاسيد النتروجين (أول وثاني أوكسيد النتروجين) انخفاضاً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢). فقد انخفض من (٦٨.٥) ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠٠٧، إلى (٤٢.٣) ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره (٦.٧-٪) خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك إلى استخدام المؤسسات الصناعية لأساليب حديثة في الإنتاج، إضافة إلى تطبيق معايير تحد من انبعاثات أكاسيد النتروجين وتتوافق مع مواصفات الحفاظ على البيئة.

شكل (35-ب): تركيز أكسيد النتروجين في المناطق الحضرية للفترة (2007-2012) مايكروغرام لكل متر مكعب من الهواء

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ج) مؤشر ثاني أكسيد الكبريت:

تشير نتائج الرصد البيئي لغاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء داخل المناطق الحضرية، إلى ارتفاع كميات هذا الغاز من (٨,٩) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد عام ٢٠٠٧ إلى (١٠,٧) ميكروغرام للمتر المكعب الواحد عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣,١٪). وجدير بالذكر أن مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات النفطية، ومن بينها وقود المحركات ووقود المراجل، يُعد المصدر الرئيسي لانبعاثات هذا الغاز، مما يستدعي العمل على تخفيض مستوى تركيزه في تلك المنتجات.

شكل (35-ج): تركيز ثاني أكسيد الكبريت في المناطق الحضرية للفترة (2007-2012) مايكروغرام لكل متر مكعب من الهواء

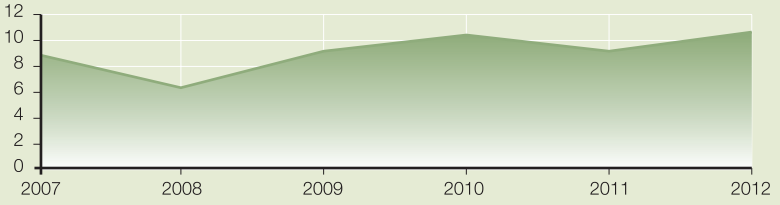

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (٨٠) ميكروغرام في المتر المكعب، وكذلك أكاسيد النيتروجين (١٠٠) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد، بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً المعايير الدولية والتي تؤكد على أن الحد المسموح به ينبغي ألا يتخطى (٥٠) ميكروغرام في المتر المكعب.

التوقعات المستقبلية:

إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير الفعالة للحد من ملوثات الهواء، لاسيما الجسيمات الدقيقة، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة ملوثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة، نتيجة للنمو السكاني المتصاعد وما يواكبه من تزايد استخدام المركبات وارتفاع وتيرة البناء والتشييد، فضلاً عن تزايد حركة التصنيع. وهذا يتطلب إعداد إستراتيجية وطنية لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء، تشارك فيها قطاعات الاقتصاد الوطني كافة.

2) المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

التعريف:

هو كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة وتقاس بجهد الاستنفاد. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في رصد مدى تأثير النشاط التنموي في استنفاذ طبقة الأوزون التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية، التي تؤدي زيادة كمياتها إلى عدة أمراض، ولاسيما الجلدية منها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢). فبعد أن كانت لا تتجاوز (٤٩.٣٥) طن متري عام ٢٠٠٦، بلغت (٨٢.٣٦) طن متري عام ٢٠١٢، أي بنمو سنوي قدره (٢٩.٨٪) خلال تلك الفترة. وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لزيادة الواردات من مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢.

شكل (36): المواد المستنفدة لطبقة الأوزون للفترة (2006-2012) (طن متري)

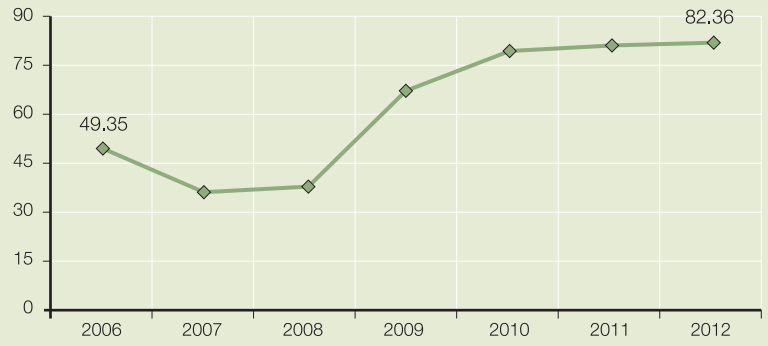

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

لا يمكن عقد مقارنات في كميات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لكون الأمر يتعلق بحجم السكان ووعيهم البيئي، بالإضافة إلى حجم القطاع الصناعي ومدى كفاءة الإجراءات المتخذة للحد من استخدامات هذه المواد.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع انخفاض الكميات المستهلكة من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في الأمد الطويل، وذلك مع تبني الدولة لإجراءات تحد من استيراد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لاسيما المواد المتضمنة الكلور والفلور والكربون، والعمل مع الدول المجاورة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. يضاف إلى ذلك التزام الدولة ببرتوكول مونتريال الذي يقضي بقيام الدول بالإجراءات الكفيلة بالتخلص التدريجي من تلك المواد.

3) الأراضي الصالحة للزراعة

التعريف:

هو مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي تزرع بشكل مستمر بالمحاصيل. ويدل هذا المؤشر على مدى تشجيع الدولة للنشاط الزراعي الذي يساعد على توفير مستوى مقبول من الأمن الغذائي للسكان، إضافة إلى إمكانية مساهمة هذا النشاط في تقليل الآثار الناتجة عن انبعاث غازات الدفيئة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ثباتاً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، أي لم تحصل أي زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبصفة عامة، ما زالت نسبة المساحة المزروعة مرتفعة بالنظر إلى الظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي.

شكل (37): الأراضي الصالحة للزراعة للفترة (2006-2012) هكتار

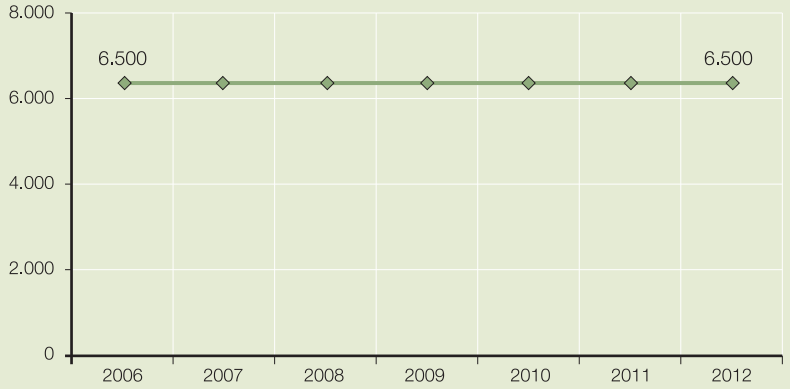

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

نظراً لكون مقارنة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ترتبط بالظروف الطبيعية، ولاسيما نوعية التربة والعناصر المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في استصلاح الأراضي، فإنه من الصعوبة بمكان مقارنة المؤشر الخاص بدولة قطر مع الدول الأخرى.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع ثبات مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة القصيرة القادمة، لتبدأ بعدها في التراجع الطفيف، نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة بها. وهو ما سيؤدي إلى بوار التربة وزيادة أعداد المزارع المهجورة، وبالتالي انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة. وفي حالة تنفيذ البرامج الطموحة لبرنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، بما يتضمنه من استخدام وسائل حديثة في الزراعة، وإعذاب المياه المالحة بواسطة الطاقة الشمسية، فمن المتوقع تزايد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال السنوات القليلة القادمة.

4) استخدام المبيدات الزراعية

التعريف:

هو عبارة عن مدى استخدام المبيدات الزراعية لكل وحدة مساحة من الأراضي الزراعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى تأثير النشاط الزراعي على الأنظمة البيئية، من خلال استخدام الكيماويات المختلفة، في صورة مبيدات زراعية تسهم في إلحاق الضرر بنوعية التربة والمياه الجوفية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تدنياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، إذ انخفض استخدام المبيدات من (٤,٠) كيلو غرام/هكتار عام ٢٠٠٦، إلى (٣,٥) كيلو غرام / هكتار عام ٢٠٠٨، ما يعني انخفاضاً بنسبة (١٢,٥٪). ثم بدأ بالارتفاع ليصل إلى مستوى (٥,٧) كيلوغرام / هكتار عام ٢٠٠٩. وانخفض مجددا إلى مستوى (٢,٦) كيلو غرام / هكتار عام ٢٠١٠، أي بنسبة انخفاض (٥٤,٤٪). وغني عن البيان أنه لا توجد علاقة قوية بين استخدام المبيدات الزراعية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك لأن هذه المبيدات تستخدم في المزارع التجارية ولبعض الأنواع من النباتات.

شكل (38): استخدام المبيدات الزراعية خلال الفترة (2006-2010) كجم/هكتار

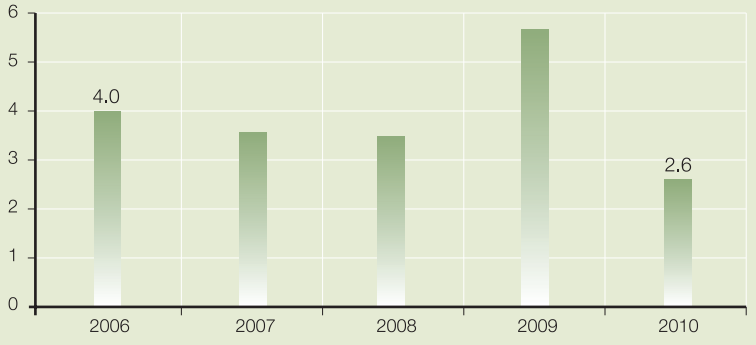

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يصعب عقد مقارنة في مجال استخدام المبيدات الزراعية، نظراً لارتباط ذلك بالظروف الطبيعية، ولاسيما المناخ السائد ونوعية النباتات وطبيعة الإنتاج الزراعي.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستقر معدلات استخدام المبيدات الزراعية عند مستوياتها الحالية. ولكن إذا تقلصت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بصورة طفيفة على الأمدين المتوسط والطويل، سوف يؤدي ذلك إلى تراجع الاستخدام بشكل طفيف على المدى الطويل.

5) الصيد السنوي للأسماك

التعريف:

هي عبارة عن نسبة الصيد السنوي من الأسماك الاقتصادية الرئيسة إلى أعلى صيد في سلسلة زمنية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير عناصر الطلب بما فيها النمو السكاني على أحد أهم المصادر الحيوية في البيئة البحرية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الصيد السنوي للأسماك انخفاضاً طيلة الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، وذلك باستثناء عام ٢٠٠٨، حيث تخطى الإنتاج السمكي (١٧) ألف طن. وبالرغم من ارتفاع الطلب على الأسماك بوصفها مصدراً هاماً من مصادر التغذية للأفراد في الدولة، غير أن الصيد السنوي للأسماك قد انخفض بمعدل قدره (-٥,٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، نتيجة لضعف استخدام التكنولوجيات المتقدمة في الصيد، وضعف الاستثمار الخاص، ونقص العمالة المتخصصة، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها صيادو الأسماك.

شكل (39): الصيد السنوي للأسماك للفترة (2006-2012) طن سنوياً

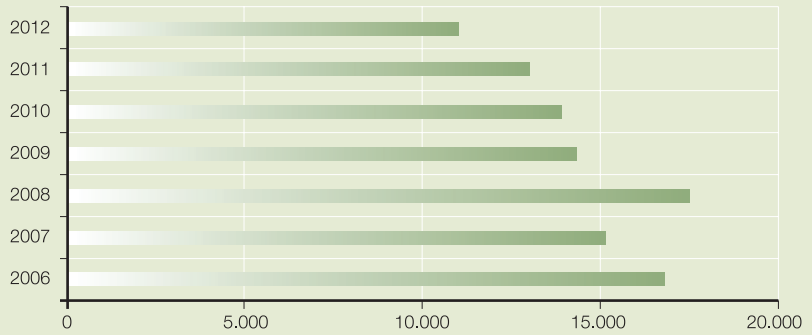

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

ما زالت كمية الأسماك المنتجة لا تكفي لسد متطلبات الطلب المحلي للأسماك التي تُعد وجبة غذاء رئيسة للمواطنين والمقيمين بقطر، أي أن هناك فجوة غذائية في هذا المجال.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع زيادة معدلات الإنتاج السمكي في الفترة القصيرة القادمة. وذلك نتيجة تنفيذ مشروع بحثي إنتاجي يتضمن وحدات للبحث العلمي في مجال الثروة السمكية، إضافة إلى وحدات للاستزراع المتكامل للأسماك والروبيان، تشمل وحدات التفريخ والتسمين الأولى والتسمين النهائي. وخصصت لإقامة المشروع أرض تبلغ مساحتها (١١٠) ألف متر مربع في منطقة الخور. وتقدر تكلفة الإنشاءات والمباني والتجهيزات للوحدات الإنتاجية للأسماك والروبيان بنحو (١٥٠) مليون ريال.

6) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

التعريف:

هي مساحة المناطق المحمية البرية كنسبة إلى إجمالي مساحة الدولة. ويساعد هذا المؤشر على قياس الجهود التي تبذل للحفاظ على الحياة القطرية والنظم البيئية المختلفة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية للدولة ارتفاعاً ملحوظاً. فبعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (١٢.٩٣٪) عام ٢٠٠٦، ارتفعت بوتيرة متصاعدة حتى بلغت (٢٣.٥٠٪) عام ٢٠١٢، أي بنمو قدره (٨.٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢).

شكل (40): نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية للفترة (2006-2012)

المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

بالرغم من استقرار النسبة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)، غير أنها تبقى مرتفعة، وتعكس مدى اهتمام الدولة بحماية النظم البيئية، لأهميتها في المحافظة على التنوع الحيوي. ويلاحظ أن نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية البالغة (٢٣.٥٪) تتخطى بمقدار الضعف المعيار العالمي، الذي يحدد نسبة المحميات بـــ (١٠٪) من إجمالي مساحة البلد. وهي كذلك تتخطى مثيلاتها في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كالإمارات (٧.١٪)، والمملكة العربية السعودية (٤.١٣٪).

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة الدولة عند مستوياتها الحالية وذلك لاتساع رقعة المناطق الصالحة لإنشاء المحميات الطبيعية، وتخطيها للنسبة المعيارية العالمية بأكثر من ١٠٠٪.

الخاتمة

أكدت مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر حصول تغيرات هامة وإحراز مزيد من التقدم في جميع ركائز التنمية. ففي التنمية الاجتماعية حققت الدولة تقدماً يستحق التنويه والثناء، منها على سبيل المثال التقدم المحرز في الحد من البطالة، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الفجوة الجندرية)، وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ففي الوقت الذي يقفز فيه معدل البطالة في بلدان غربية متقدمة ليصل مستويات غير مسبوقة، نجده ينخفض في قطر بمعدل ٤٤٪. ولو حسبنا عدد العاطلين عن العمل بالقياس إلى عدد السكان، لأدركنا مدى ضآلة النسبة. وخذ أيضا مسألة «الفجوة الجندرية»، فهي تعتبر في البلدان الصناعية الكبرى دليلاً على مستوى التقدم الاجتماعي والرقي الذهني، بقدر ضيقها أو اتساعها. ويكفي التمعن في بيانات الدولة للتأكد من أن الفجوة تضيق فعلاً، إلى أن تبلغ المساواة تقريباً، في مجالات مثل: التعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، وتتقارب كثيراً في مجالات كالأنشطة المالية والأنشطة العقارية والإدارة العامة والتجارة وأنشطة الأسر. كذلك، إذا أخذ بالاعتبار الاختصاصات، نجد الأجور بين الجنسين تتقارب كثيراً بالنسبة للفنيين والاختصاصيين ومشغلي الآلات والمعدات والكتبة. والمثال الثالث المهم في هذا المحور الاجتماعي يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ونلاحظ بهذا الصدد أن تقديرات البنك الدولي بالنسبة لدولة قطر، تشير إلى أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة انخفض من ١٠ (بالألف) عام ٢٠٠٦ إلى ٧ (بالألف) عام ٢٠١٢، تأتي متشابهة مع الاحصائيات القطرية بفارق نقطة واحدة. بل إن تقديرات البنك الدولي أكثر تفاؤلاً من المؤشر القطري، حيث تقدم نسبة وفيات أكثر انخفاضاً، وبالتالي أكثر قرباً من البلدان المتقدمة، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تساوت مع دولة قطر في أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢.

وأما المحور الاقتصادي، فهو أيضاً حقق تقدماً مشهوداً. فعلى سبيل المثال نجد دولة قطر تحتل المرتبة الأولى على الصعيد العالمي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نظيراتها في الدول الصناعية المتقدمة، التي لها باع طويل في هذه المسألة باعتبارها زعيمة اقتصاد السوق الذي نشأ في أحضانها. أما المثال الثالث المهم، فيتعلق بمعدل التضخم. وهو أمر شديد الأهمية، لأنه يمكن أن يدمر الاقتصاد إذا لم يقع كبحه والسيطرة عليه. وهنا كذلك، نجد معدل التضخم في قطر البالغ عام ٢٠١٢ نسبة (١,٩٪)، أدنى من نظيره في الدول الصناعية المتقدمة، حيث بلغت النسبة فيها (٢,٠٪).

ومع ذلك، ينبغي اليقظة وتوخي الحذر. بمعنى مهما كانت هذه الانجازات كبيرة، ومهما بدت لنا عظيمة، فمن الأفضل دائماً عدم اعتبارها «أمراً محسوماً» في محيط متغير ومعرّض لجميع أنواع الاضطرابات. تقتضي الحكمة البناء على ما سبق، ومضاعفة

الجهود لإحراز مزيد من التقدم، لأن من لا يتقدم في الواقع يتخلف، من حيث أن الحركة مستمرة والآخرون (المنافسون) يتقدمون.

إن هذه مجرد أمثلة نختم بها هذا التقرير الذي قدم المزيد من التفاصيل حول مختلف الموضوعات. وهناك طبعاً سلبيات تصحب أي نشاط بشري، لم يخفها التقرير، وإنما أظهرها، وفسر أسبابها، ودعا المسؤولين من مخططين وصانعي قرار أن يتداركوها ويعالجوها قبل أن تتضخم وتصبح ظاهرة مزمنة، كما هو الأمر في بعض الدول.

ويبدو أن أكثر الجوانب سلباً تظهر في محور البيئة. من ذلك مثلاً الارتفاع الملاحظ في مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة)، بالرغم من أن بعضها لا يتجاوز الحد المسموح به دولياً. ومن ذلك أيضاً الارتفاع الملحوظ في مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. أضف إلى هذين العنصرين التناقص في كمية الأسماك المنتجة سنوياً، والتي غدت لا تكفي لسد متطلبات الطلب المحلي.

لا شك أن هذه العناصر مترابطة. ولا يغيب على أحد أن تزايد بعض قطاعات النشاط الاقتصادي، كالبناء والصناعة والنقل، لا يقع دون أن يخلف تأثيرات سلبية في البيئة. فمن ناحية، سوف تتزايد الكثافة السكانية في دولة قطر، وستنشأ بالتالي صناعات جديدة، ومشاريع بناء، وحركة نقل واستهلاك للوقود. وكل ذلك أمر طبيعي وعادي، وحيوي للمجتمع. وستكون له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد وعلى حياة الأفراد والعائلات. ومن ناحية أخرى، يقتضي هذا النمو تخطيطاً محكماً ليكون متوازنا مع متطلبات البيئة. فالإنسان يعيش على الأرض، ويستمد موارده وغذاءه وثرواته منها. ويترتب عليه بالتالي أن يعي أن التلوث لن يغير البيئة إلى الأسوأ دون تغيير حالته الصحية معها. فالتفاعل بين الإنسان وبين محيطه البيئي ينبغي قيامه على قواعد الاحتياط والبرمجة والاحترام. احترامه للبيئة التي يعيش فيها هو احترام لنفسه، ولصحة وسلامة أبنائه ومجتمعه. وأي استثمار يقوم به في تحسين البيئة وحمايتها هو استثمار يستفيد منه المواطن اليوم، والأجيال القادمة.

believe Qatar's continued progress is a foregone conclusion. These are fickle times which require wisdom to build on what has been achieved and redouble efforts on those things that require further progress. By standing still, one is in fact regressing because of the constant movement of competitors.

These are just examples used to conclude a report, which provides much detail. There are naturally negative indicators, as accompany any human activity. These have not been glossed over, but rather published and explained. The report also calls on decision makers and planning officials to find solutions that these issues in a timely fashion before they become chronic or chaotic, as is the case in some countries.

Most of the negative indicators surface on the environmental agenda. For example, the observed rise in air pollutants in urban areas is a cause for concern, though they do not exceed the allowable limit internationally. Again, the rise in the emission of materials hazardous to the Ozone layer is also a serious issue, as is the fact that the quantity of fish caught is not enough to meet domestic demand.

There can be no doubt that such environmental factors are interrelated. No one has failed to see that the increase in economic activity, such as in construction, industry and transport sectors, has a negative impact on the environment. Yet, population increase brings new industries, new building projects, more transport and more fuel consumption. All of this is natural, indeed vital to the community and will have a positive impact on the economy and the lives of individuals and families. However, it is clear that this growth requires a balance to be found, which acknowledges the needs of the environment. Humanity has just one world, deriving its resources, food and wealth from it. Consequently, polluting the world will not only damage the environment, but also the ability to obtain resources, food and wealth. This symbiotic relationship can be a source of optimism, planning and respect - respect for the environment in which we live is self-respect and an expression of our desire for the health and safety of our children and our community. Any investment which seeks to improve and protect the environment is an investment that benefits citizens today and the generations of tomorrow.

The indicators of sustainable development contained in this report confirm that Qatar has made significant changes and further progress in all aspects of development. Social development has also achieved noteworthy progress in reducing unemployment, narrowing the gender equality gap and reducing the mortality rate of children aged under five.

At a time when unemployment rates have jumped to unprecedented levels in advanced Western countries, the rate in Qatar has decreased by some %44. Had we calculated unemployment figures in relation to size of the population, then the actual rate would have been minuscule. The issue of «gender gap», considered by major industrialized countries as evidence of social progress and intellectual sophistication, no matter how wide, is not only narrowing in Qatar, but rather approaching equity. In areas such as education, health and social work, gender gap indicators have converged as much as they are converging in the financial and real estate sectors, public administration, trade and households. Taking into account the terms of reference, we even find gender wage convergence among technicians, specialists, machine operators and secretaries. The reduction of mortality rate of children under five years of age is a particularly important example. We observe that when the World Bank estimated mortality rates for Qatar, indicators dropped from ten children in a thousand in 2006, down to seven children in a thousand in 2012, this matched Qatar's own statistics almost exactly. Indeed, the World Bank was more optimistic in its indicators, where progress on the mortality rate was greater and thus ranked us closer to developed countries, equalling the record of the United States of America in 2011 ,2010 and 2012.

Economically, Qatar has also achieved remarkable progress, ranking first among all the countries of the world in terms of per capita GDP. The State's ratio of investment of GDP exceeds that of the most advanced industrial countries, who, as leaders of the market economy, had traditionally taken the lead. The inflation indicator remains extremely significant, a factor that could ruin the economy were it allowed to escape restraint and control. Yet, once again, we find Qatar's inflation rate in 2012 increasing by just %1.9, lower than rates in advanced industrial countries which average around %2.0.

Nevertheless, vigilance and caution remain watchwords. Whatever great achievements, and no matter what we choose to call great, one should never

Conclusion

6) Percentage of preserved areas to total area

Definition:

Area of land preserved areas to total area of the State. This indicator helps in measuring the efforts of preserving the natural life and different ecological systems.

Indicator Tendency:

The size of protected reserves as a proportion of the total area of the State has increased significantly. In 2006, the ratio stood at just 12.93% but has since grown at a pace. In 2012, the proportion of protected reserves reached 23.50%, an increase of 8.9% between 2006 and 2012.

Graph No. (40): Percentage of preserved areas to total area (2006-2012)

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Although the size of reserves has remained stable between 2010 and 2012, the proportion remains high, reflecting the State›s interest in protecting the ecosystem and enhancing biodiversity. The percentage of protected areas, at 23.5%, more than doubles the global standard, which propounds that 10% of a countries total area should become protected nature reserves. Qatar has also surpassed other members of the GCC countries, with the UAE protecting at 7.1% and Saudi Arabia at 4.13%.

Future Prospects:

The quantity of protected reserves as a proportion of the total area of the state will likely remain at current levels, as the areas that are good to be natural reservations are wide and exceed the global standard by more than 100%.

5) Annual fishing

Definition:

Percentage of annual fishing of main economic fish to the highest fishing in a time series. This indicator helps in measuring the effect of demand, including population growth, on the most important vital sources in marine environment.

Indicator Tendency:

Annual fish catches declined between 2006 and 2012, with the single exception of 2008 which exceeded the average harvest of 17 thousand tons. In spite of the high demand for fish, an important source of nutrition in Qatar, the annual catch has declined by 5.7% as a result of slow take up of advanced technologies, a lack of private investment, a dearth of specialized labor and the poor economic and social conditions experienced by fishermen.

Graph No. (39): Annual fishing (2006-2012) ton per year

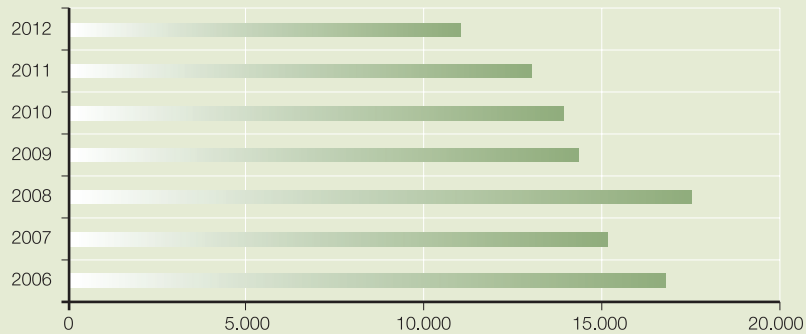

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The quantity of fish landed is still not enough to meet local demand, and though fish remain a principal food for citizens and residents of Qatar alike, the quantity and size of catches have not increased.

Future Prospects:

The quantity of fish caught may rise shortly, thanks to research into productivity and fisheries. Qatar will witness the establishment of integrated fish and shrimp farms made up of hatcheries, pre-fattening and fattening units. Some one hundred and ten thousand square meters has already been assigned to the project at Khor. The estimated cost of construction, buildings and equipment for the production units are expected to come in at around 150 million Q.R.

4) Use of agricultural pesticides

Definition:

Use of agricultural pesticides per unit of area of land. This indicator helps in measuring contribution of agricultural sector in affecting the ecological systems, through usage of different chemicals, in the shape of pesticides, which contribute in damaging soil type and ground water.

Indicator Tendency:

The indicator of use of agricultural pesticides witnessed fluctuation during (2006-2010), where it declined from (4.0) kilogram/hectare in 2006 to (1.4) kilogram/hectare in 2008, achieving a decrease of (12.5%). It then started to rise gradually to settle on (5.7) kilogram/hectare in 2009, then declined to (2.6) kilogram/hectare in 2010, with a declivity of (54.4%). It is unquestionable that there is no strong relationship between use of agricultural pesticides and area of planted land, because these pesticides are used in commercial farms and for some plants.

Graph No. (38): Use of agricultural pesticides (2006-2010) kilogram/hectare

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

It is difficult to establish comparison in terms of use of agricultural pesticides, due to its relation to natural environment, specially climate, type of plants and nature of agricultural production.

Future Prospects:

It is expected that average use of agricultural pesticides will settle at its current levels, however, the slight decline of arable land, in the medium and long range, will result in slight retreat in the long range.

3) Arable land

Definition:

Total agricultural land, which is continuously planted with crops. This indicator indicates the encouragement of the State for agricultural activity, which assists in providing a reasonable level of food security for the population, in addition to the possibility of contribution of this activity in reducing the impact of greenhouse gases.

Indicator Tendency:

The quantity of arable land remained stable between 2006 and 2012, with no significant increase in its available area.The proportion of cultivated land is still high given the harsh natural conditions, the scarcity of natural water, the low quality of soil and its salinity, in addition to limited use and experience of land reclamation technology.

Graph No. (37): Arable land (2006-2012) hectare

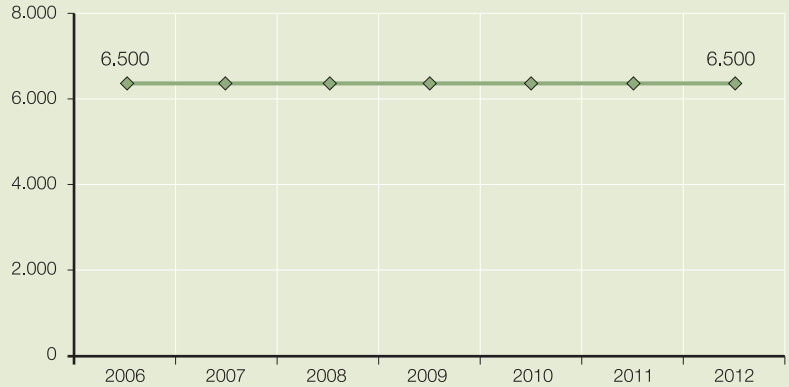

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

As the area of arable land available is linked to natural conditions, especially soil quality and climatic factors that vary from one region to another,additionally to modern techniques for land reclamation, it is difficult to compare Qatar with the international community.

Future Prospects:

The quantity of arable land is expected to remain stable over the short period before beginning a slight decline due to lower groundwater levels and higher salinity. Poorer soil quality will no doubt increase the number of abandoned farms and reduce the quantity of arable land. For this reason, Qatar is attempting to implement an ambitious programme, under the auspices of the National Programme for Food Security, to establish modern methods of agriculture, water desalination by solar energy and an increase in the area of land suitable for agriculture in the long term.

2) Ozone depleting substances

Definition:

Amount of ozone depleting substances imported by the State, and it is measured by depleting potential. This indicator has great importance in monitoring effect of development activity in depleting the ozone layer, which protects the earth from ultraviolet ray, where its increase result in many diseases, specially dermatosis.

Indicator Tendency:

Emissions detrimental to the Ozone layer increased significantly between 2006 and 2012. Some 49.35 metric tons of Ozone depleting emissions were made in 2006, rising to 82.36 metric tons in 2012, representing an increase of 29.8% over the said period. This increase came as a result of greater chlorine compound and organic fluorine-22 imports.

Graph No. (36): Ozone exhausting material (2006-2012) metric ton

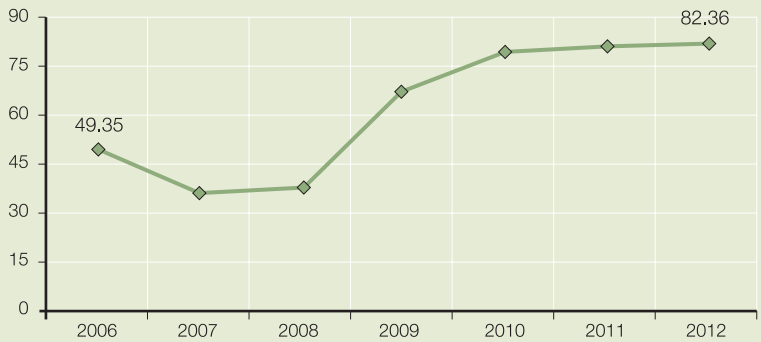

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

No comparisons can be made over quantities of substances that deplete the ozone layer since. Numerous factors, such as the size of population, environmental awareness, the size of the industrial sector and the efficiency of the measures taken to reduce the use of these materials cannot be reduced to a simple figure.

Future Prospects:

Qatar expects to witness a decrease in the emission of substances hazardous to the Ozone Layer in the long term. This would be in line with the adoption of State measures restricting the importation of Ozone-depleting compounds that emit chlorine, fluorine and carbon. This task is to be undertaken in cooperation with neighbouring countries. In addition, the State has ratified the Montreal Protocol, which provides the procedures to assist countries in phasing out these substances.

Graph No. (35-B): Concentration of nitrogen oxides in urban areas (2007-2012) microgram/cubic meter of air

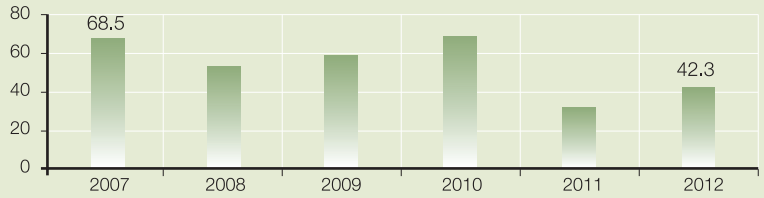

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

C) Sulphur Dioxide

The incidence of sulphur dioxide pollution in urban areas rose between 2006 and 2012, increasing from 8.9mg/m³ in 2006 to 10.7mg/m³ in 2012 - an average annual growth rate of 3.1%. The main source for the emission of high levels of sulphur dioxide comes from the burning of petrol in cars and petroleum products in boilers. This may prompt calls for action to reduce the level of sulphur concentration in those products.

Graph No. (35-C): Concentration of sulfur dioxide in urban areas (2007-2012) microgram/cubic meter of air

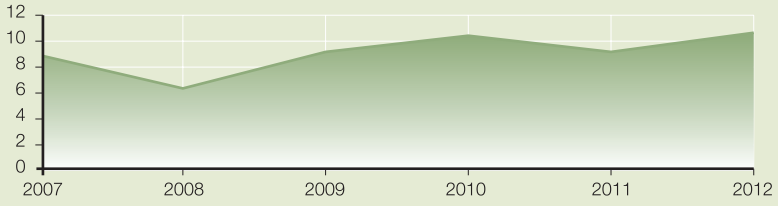

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The incidence of sulphur dioxide is still much less than the internationally-recognised limit of 80mg/m³ . The international limit on nitrogen oxides at 100mg/m³ is also met. However, the limit of fine particle quantities has not been met, as it exceeds the permitted 50mg/m³.

Future Prospects:

If effective measures are not defined and action not taken to reduce air pollution, especially the quantity of fine particle, an increase in the incidence of sulphur dioxide, nitrogen oxides and fine particles is a likely outcome. Population growth, an increasing use of vehicles and accelerating building and construction projects, as well as an expanding manufacturing sector, requires the preparation of a national strategy for the management of greenhouse gas emissions and air pollution, involving all sectors of the national economy.

1) Air pollutant concentration in urban areas

Definition:

Amount of basic gases concentration that pollutes urban areas. This indicator helps in measuring the impact of population growth, and accompanying activities on the air condition in urban areas.

Indicator Tendency:

The incidence of air pollutants in urban areas, namely Doha, increased significantly between 2007 and 2010. This change is explained thus:

A) Fine Particle Quantities

Monitoring stations in Doha report that the incidence of fine particles in the air increased from around 128.78 micrograms per metre cubed of air in 2006 to 130.7mg/m³ in 2012 , an average annual growth rate of 1.5%. The reason for this rise was mainly due to dust storms experienced by Qatar at that time and the use of cars (Doha has one of the highest car use per capita rates of any country in the world). Additionally, the manufacturing sector is having an impact, particularly cement production as a major contributor to dust, along with other parts of the building and construction sector.

Graph No. (35-A): Concentration of minute particles in urban areas (2007-2012) microgram/cubic meter of air

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

B) Nitrogen Oxides

Levels of nitrogen oxide pollutants (both nitric oxide and nitrogen dioxide) decreased between 2006 and 2012, falling from 68.5mg/m³ in 2006 to 42.3mg/m³ in 2012, a reduction of 6.7%. Modern production methods adopted by industry have helped achieve this reduction, following the application of nitrogen oxide emission limits specifically introduced to preserve the environment.

Environmental Indicators

Foreword

The environmental indicators addressed in this chapter are a measure of how much progress has been made in Qatar. Preservation of the natural environment and a reduction of violations against it will go some way to providing a healthy environment for all of the country›s residents.

Environmental indicators contribute to the monitoring of the State›s progress in pursuing its objectives and identifying the success criteria by which the environment might be preserved. However, they also shed light on the weaknesses arising from the application of the international and local environmental laws and procedures. This, in turn, assists decision makers in identifying solutions that best serve the public interest.

Following an analysis of environmental indicators between 2006 and 2012, this report represents a statement of the strengths and weaknesses of environmental protection policy and identifies the challenges facing the State in achieving environmentally sustainable development.

The environmental indicators for sustainable development contained here cover essential issues related to the atmosphere (levels of air pollutant concentrates in urban areas, ozone-depleting substances etc.), land (arable land and pesticide use), coasts, seas, oceans (annual fish catch) and biodiversity (protected areas as a proportion of the State›s total area).

Chapter Three

Environmental Indicators for Sustainable Development

18) Wastes recycling

Definition:

Percentage of remanufactured material from metal, plastic and paper wastes from total wastes. This is an important indicator to judge the waste management and environment management in the country.

Indicator Tendency:

The waste recycling indicator witnessed a remarkable increase, where the amount increased from (23685) tons in 2006, to (26319.6) tons in 2008, achieving an annual growth rate of (11%) as an average during 2001-2008. In spite of the increase in the amount of recycled wastes, its percentage of the total wastes still low, where it amounted to (.9%) in 2008.

Graph No. (34): Recycled Wastes (2006-2008) Ton per year

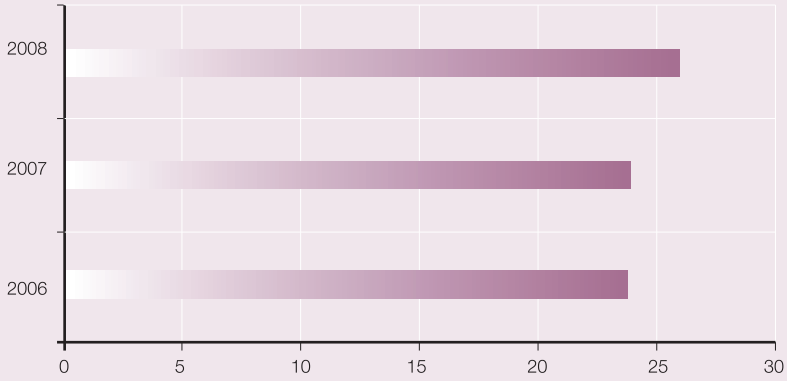

Source: Ministry of Environment, unpublished data.

Evaluation:

Waste recycling operations still low in Qatar, when compared with Malaysia (5%), Lebanon (6%), Italy (24.3%), and Switzerland (50%). Also compared with Canada (43%), United Kingdom (70%) and MENA (33%) in 2009.

Source : http://sustainability11.carillionplc.com/environment/performance-data.html

Future Prospects:

It is expected that percentage of wastes recycling will increase during the coming period, due to increase in production capacity of recycling factories, and the state directions toward adopting the basis and applications of green economy, where the integrated center for wastes management will operate in Mesaieed, which will raise the level of wastes recycling from (8%) to about (25-20%) in the first stage of operating. This percentage will increase to (38%) in 2016, in addition to other projects for wastes recycling, e.g. school wastes recycling network project.

17) Generation of Hazardous Waste

Definition:

Total amount of hazardous waste generated from industrial operations or any other operations that result in generation of hazardous waste, in accordance with Basel Convention of definition of hazardous waste or any other relevant conventions, divided by gross domestic product. This indicator shows type of industrial activities and technology used, its operations, resulting waste, consumption pattern of the population, and size of population living in the State.

Indicator Tendency:

Generation of hazardous waste indicator witnessed a limited increase during (2006-2008), where it increased from (0.0212) ton/unit of gross domestic product in 2006, to (0.0319) ton/unit of gross domestic product in 2008, however, it retreated in 2009-2010 to (0.0179) and (0.0166) ton/unit of gross domestic product, due to disposal of about (60%) of it, through burning, tight filling up, chemical and physical treatment, and recycling about (20%-30%), as exhaust oils and solvents, and exporting about (1.5%) for treatment and final disposal in some European facilities.

Graph No. (33): Generation of Hazardous Wastes (2006-2010)

Metric ton per unit of Gross Domestic Product

Source: Ministry of Environment, unpublished data.

Evaluation:

Generation of hazardous waste still low, when compared with some Gulf Cooperation Council States (Bahrain) and some developed countries (Germany, Sweden and Holland).

Future Prospects:

It is expected that the intensity of increase of Generation of hazardous waste will ease in the coming years, where the State is working on decreasing it, especially in the industrial cities, utilizing state-of-the-art and most efficient technology, in addition to activation of legislations, forms for waste disposal and transfer, environment administration bodies, modern technologies in petrochemical industries, and management of health care refuse.

16) Energy Use

Definition:

Total electric power consumed by all sectors in a year divided by number of population in the same year. This indicator helps in recognizing the relation between per capita share of electric power and economic, social and prosperity progress, that the individual enjoys, it as well shows amount of power required to meet the consumption and progress achieved in use efficiency.

Indicator Tendency:

Energy use between 2006 and 2012 has been volatile. The per capita usage of electricity fell from around 13.9 thousand kilowatt hours in 2006 to 11.8 thousand kilowatt hours in 2008. It then rose to around 15.1 kilowatt hours in 2011 and then 16.4 in 2012. In effect, electrical energy usage grew by 2.4%. This change is a result of population growth, the expansion of industrial activity and a growing enjoyment by citizens of what remains a free service.

Graph No. (32): Per Capita share of Annual Consumption of Power (2006-2012) thousands (kilowatt/hour)

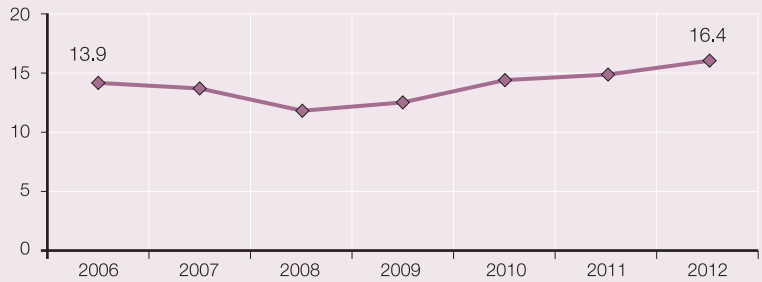

Source: Qatar General Electricity and Water Corporation, Annual Statistical Report, Different Years.

Evaluation:

The per capita annual consumption of electrical energy has increased faster than the global average and is well above the average of high-income countries at 8.9 kilowatt hours. Euro-zone countries averaged around 6.6 kilowatt hours in 2012.

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

The per capita annual consumption of electrical energy is expected to continue increasing over the coming years. There is a growing demand for electricity, due to urban expansion. The growth of various sectors in the national economy, especially the industrial, also contributes to an increased demand for electricity.

15) Foreign Direct Investment Outflow as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

Total foreign direct investment outflow (performed by Qataris living abroad) to the gross domestic product. The foreign direct investment outflow composes a contribution to the international partnership, through providing external financial sources for the receiving countries, and the international financial markets.

Indicator Tendency:

The proportion of outward FDI to GDP fluctuated between 2006 and 2012, rising from 0.21% in 2006 to 11.8% in 2009, as a result of increasing the value of foreign direct investment from $127 million dollars in 2006 to $11.584 billion dollars in 2009. This rated declined between 2010 and 2012, lowering to $1.84 billion in 2012 and prompted a fall in the proportion of foreign direct investment to GDP, at around 1%.

Graph No. (31): Foreign Direct Investment Outflow as percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

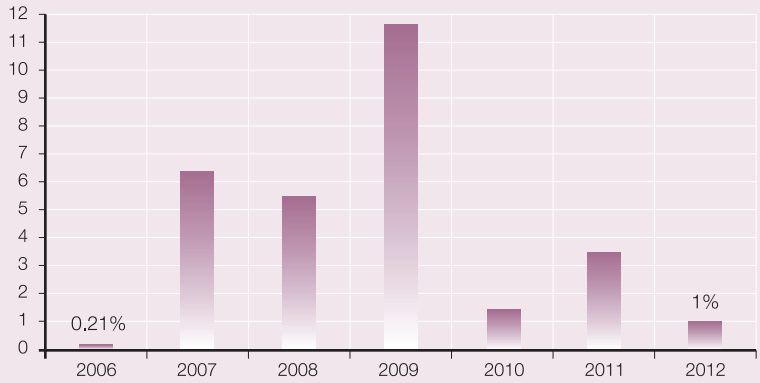

Source: UNCTAD, World Investment Report, Various Issues.

Evaluation:

The outward FDI to GDP in the country in 2012, amounting to 1%, is greater than that of Saudi Arabia at 0.6%, the United Arab Emirates at 0.8% but less than the State of Kuwait's 4.4%.

Source: Investment Climate Report for 2012 to 2013, The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

Future Prospects:

The proportion of outward FDI to GDP is expected to rise over the coming years. Increasing investment by Qatar Holdings - the investment arm of the Qatar's sovereign wealth fund (QIA) – and the much wider geographical spread of investment companies around the world, both public and private, will ensure the diversity of investment.

14) Foreign Direct Investment Inflow as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

Total foreign direct investment inflow (international investment performed by a resident in a country, whether sharing in or owning a project in another country, provided that percentage of ownership or voting power is 10% or more of the company's assets, it is done through sharing in capital or reinvesting of revenues) to the gross domestic product. The foreign direct investment inflow provides financial resources to the country, and is an indicator of the general investment climate in that country.

Indicator Tendency:

Inward FDI, as a percentage of GDP, fluctuated between 2006 and 2012, rising from 5.8% in 2006 to 8.3% in 2009. This was due to the increase of the value of foreign direct investment, rising from $3.5 billion in 2006 to $8.1 billion dollars in 2009. However, this rate decreased significantly, recording a negative balance in 2011 before rising slightly thereafter to reach $327 million dollars in 2012. This low ratio of FDI to GDP, at 0.05% in 2012, was due to investment commitments in the gas sector.

Graph No. (30): Foreign Direct Investment Inflow as Percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

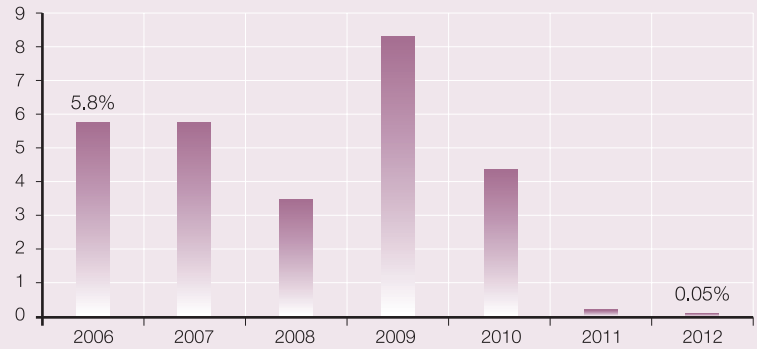

Source: UNCTAD, World Investment Report, Various Issues.

Evaluation:

The rate of inward FDI to GDP in Qatar has decreased, amounting to 0.05% in 2012, lower than levels among other GCC-member nations. In the kingdom of Bahrain, the rate is 3.32%, some 2.7% in the United Arab Emirates 2.7% and around 1.9% in Oman.

Source: Investment Climate Report for 2012 to 2013, The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

Future Prospects:

Qatar expects an increase in the proportion of FDI to GDP in the coming years, improving the economic environment and opening the way for foreign investors. Additionally, increased inward FDI will improve both economic and political stability, securing an environment in which it pays for many more companies to invest in Qatar.

13) Remittances as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

Total amounts of transfers by expatriate employment in a year divided by gross domestic product.

Indicator Tendency:

The proportion of remittances to GDP fluctuated between 2006 and 2012, decreasing from 6.4% in 2006 to 4.5% in 2008. This decline became evident when expatriates returned home during the financial crisis, which led to the laying off of large numbers in the private sector workforce. However, the proportion of remittances doubled in 2009 to reach 9.2%, and fell to 7.5% in 2012, when GDP exceeded the growth rate of remittances.

Graph No. (29): Remittances as Percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

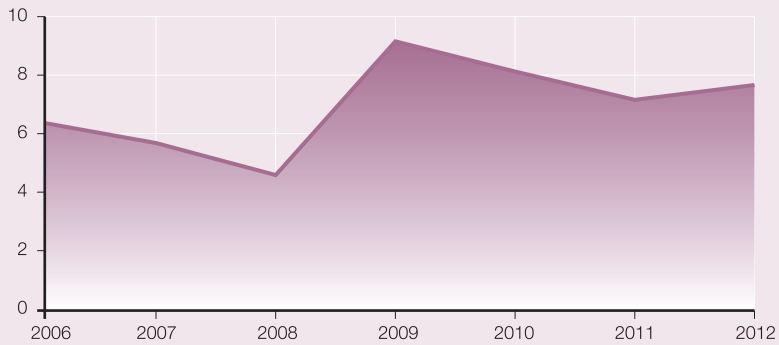

Source: Qatar Central Bank, Quarterly Statistical Bulletin, Several Issues.

Evaluation:

At 7.5% in 2012, the proportion of remittances to GDP in Qatar exceeds its international counterpart, which average around 0.53%. By way of comparison with other GCC countries, the rate in Bahrain is 7.16%, Saudi Arabia 6%, and considerably higher in Kuwait at 9.47%.

Source: United Nations Development Programme, Human Development Report 2013

Future Prospects:

Cash transfers made by expatriate workers out of the country are expected to rise in the coming years. The State continues to plan attracting a larger workforce from overseas for the implementation of various projects, as laid out in the National Development Strategy for 2011-2016. This will result in a high proportion of remittances to GDP.

12) Official Development Assistance Given as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

The official development assistance given, include grants and/or easy loans that the official sector presents to some countries and regions, aiming to raise the development in a year divided by the gross domestic product, multiplied by 100. This indicator is an important measure of contribution of countries in achieving global partnership in development, where it measures easy terms assistance levels, which aims to achieving the international development.

Indicator Tendency:

Qatar's provision of official development aid as a proportion of its gross domestic product fluctuated in the years that concern this study, dropping from 1.04% in 2006 to 0.38% in 2008, before rising slightly to 0.54% in 2012. These fluctuations resulted from differences between the rate of growth in GDP and the growth rate in development assistance.

Graph No. (28): Official Development Assistance given as percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

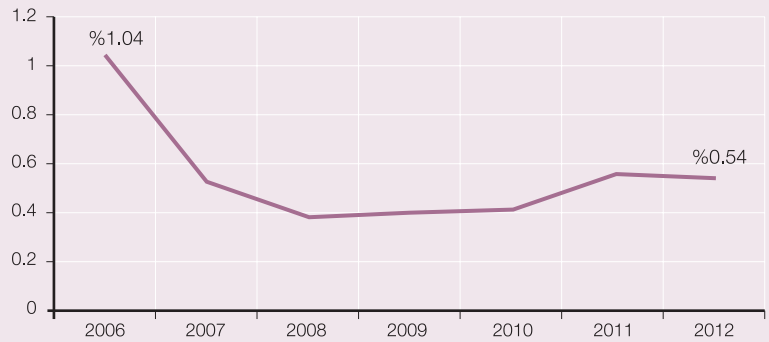

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Official development aid as a proportion of GDP amounted to 0.54% in 2012, exceeding the provision of Development Assistance Committee member states, which averaged at around 0.29%.

Source: OECD, Development Assistance Committee, Development Cooperation Report 2013

Future Prospects:

Qatar expects to increase its provision of development aid. The State initiatives have enhanced its global partnership for development, not only emerging as a key donor at the international level, but also contributing actively at regional and international conferences to aid those countries affected by the unstable political situations, armed conflicts and natural disasters.

11) Exports and Imports as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

Total exports of goods and services plus total imports of goods and services divided by the gross domestic product, multiplied by 100. This indicator is a measure of openness of the local economy on the international economy.

Indicator Tendency:

Exports plus imports as a percentage of GDP declined strikingly between 2006 and 2012. It diminished from 98.6% in 2006, to 46.2% in 2012, due to the fact that GDP grew more swiftly than the increase in Qatar's international trade in commodities.

Graph No. (27): Exports and Imports as percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

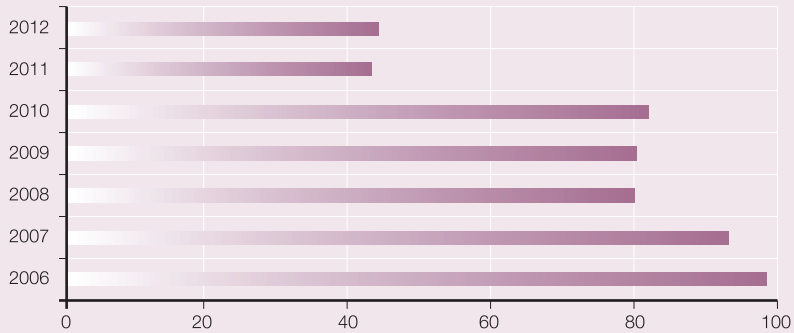

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The degree of trade openness in Qatar was around 46.2% in 2012, which is low compared to other GCC-member countries, such as Saudi Arabia at 86%, Kuwait at 73%, and the United Arab Emirates at 136%.

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

Trade openness indicators for Qatar, such as the exports plus imports as a percentage of gross domestic product, are expected to increase gradually. The State has signed several agreements to encourage trade and economic cooperation with numerous developed and developing countries. The establishment of free trade zones and, in cooperation with the GCC, Asian free trade areas in China, Japan and South Korea, will also improve openness to international trade.

10) Current Account as percentage of the Gross Domestic Product

Definition:

Total current account (total net exports of goods and services, net income and net remittances) divided by gross domestic product. This indicator reflects openness of the economy and its international participation.

Indicator Tendency:

The ratio of the current account to GDP decreased from 16.8% in 2006 to 6.8% in 2009. This was due to lower commodity exports, which in turn lowered the absolute value of the current account. However, the period extending between 2010 and 2012 witnessed a significant increase to 30% in both 2011 and 2012. This represents a growth rate of 11.1% between 2006 and 2012. The current account surplus, which has nearly doubled in six years, was due to increased export revenues for oil, liquefied natural gas and petrochemical products.

Graph No. (26): Current Account as percentage of the Gross Domestic Product (2006-2012)

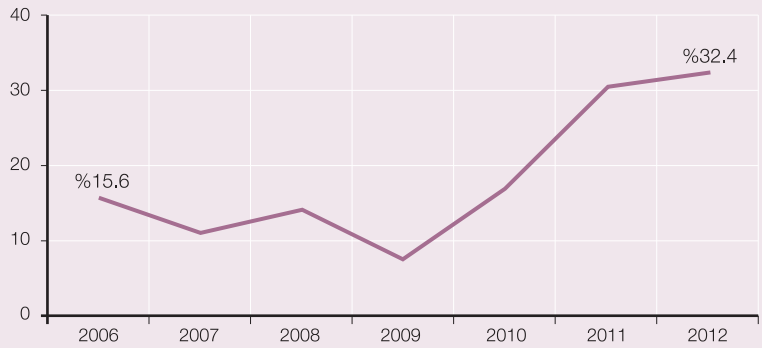

Source: The indicator was calculated using Qatar Central Bank data, Quarterly Statistical Bulletin, Several Issues.

Evaluation:

Due to Qatar's trade surplus, the State's proportion of current account balance to GDP ratio stood at 32.4% in 2012, compared with 1.8% in the Eurozone, 1.4% in emerging markets and 1.4% in developing economies.

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 2013

Future Prospects:

Qatar economic situation abroad is expected to remain strong, with likely a positive balance in the current account over the coming years, reflecting the increase of Qatar's commodity exports, oil, liquefied natural gas and petrochemical products, in addition to higher yields from foreign investments.

9) Number of Personal Computers per 100 People

Definition:

Number of personal computers (used or available for use) divided by the number of population, multiplied by 100. The deployment of computers indicator is considered one of the key indicators for development of information technology and communications.

Indicator Tendency:

Qatar has witnessed a widespread increase in the use of the personal computers between 2006 and 2012. Indeed, computer use rates have risen from 13.9% in 2006 to 67% in 2012, reflecting an annual growth of 30%. This increase is attributable not only to a higher standard of living and the affordability and availability of computers, but also the expansion of their use in the public sector, education, trade and business. The rise is as well a result of the policies adopted by the State in its drive to build a knowledge-based economy.

Graph No. (25): Number of Personal Computers per 100 People (2006-2012)

Source: Ministry of Information and Communication Technology, Qatar's ICT Landscape, 2013.

Evaluation:

The prevalence of personal computers per thousand of the population, at 67% in Qatar, exceeds the average in developed countries, estimated at around 58.3%, as well as the global average of 14%.

Source: United Nations Development Programme, Human Development Report 2013

Future Prospects:

Qatar expects to see an increase in personal computer usage among the general population as the applications they perform continue to grow, both in the public sector and in business and trade. Furthermore, the implementation of State programmes seeking to spread a digital culture continues its work on an on-going basis.

8) Number of Internet Users per 100 People

Definition:

Number of internet users in the State divided by the total population, multiplied by 100. This indicator is considered a measure for the density of access to world information network services (Internet access and use) and hence bringing education and information for all.

Indicator Tendency:

Internet usage among the general population has fluctuated between 2006 and 2012. In the beginning of this period, some 27.8 people per hundred of the population were using the Internet, increasing to 28.8 in 2007. The next two years, 2008 and 2009, witnessed a relative decline to 26.6 after expat departure during the global financial crisis. The rate then returned to growth and witnessed a gradual rise between 2010 and 2012 to reach 49.0, recording an annual growth of 8.4%. This is due to increased educational levels among the majority of the population, but also to the development of Internet services as part of the Ministry of Communications and Information Technology strategy.

Graph No. (24): Number of Internet Users per 100 People (2006-2012)

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The rate of Internet usage in Qatar is around 49% in 2012, whereas usage inside the European Union is approximately 75.3%, and in the Organization for Economic Cooperation and Development is 73.3%. However, Qatar does have a higher usage rate than the global average of 35.6%.

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

The proportion of Internet users is expected to increase in the State of Qatar, and keep growing for years to come, particularly with the current plans for connecting the country through fibre optic network, , the first phase of which should be completed by 2015. This development will ensure that some 95% of the country will enjoy much faster, optical connections.

7) Mobile Cellular Telephone per 100 People

Definition:

Number of subscribers in mobile cellular telephone service in the State divided by total population in the State, multiplied by 100. This indicator is considered a measure of the country's development, easiness of communication, and making use of digital economy technologies.

Indicator Tendency:

Mobile penetration increased significantly between 2006 and 2012. In 2006, there were 88.2 lines per hundred of the population and 191 lines in 2012, reflecting an annual growth rate of 11.7%. The penetration rate has exceeded 100% since 2007. Such growth in the mobile phone sector is due to the increasing demand on smart phones, particularly popular with all segments of society.

Graph No. (23): Number of Mobile Cellular Telephone per 100 People (2006-2012)

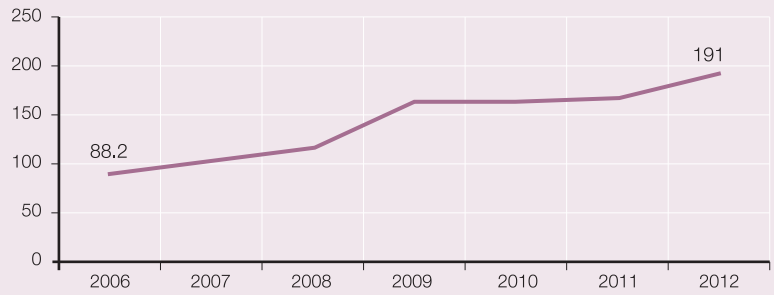

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The rate of mobile penetration in Qatar, at 191 lines per one hundred people, far exceeds its similar in high-income countries, which average at around 122, and middle-income countries, at 83. The rate is more than double the global average of 85 (as of 2012).

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

The prevalence of mobile phones among the population is expected to increase further in the coming years. As labor recruitment increases and the population grows, demand has been increasing among

laborers for mobile phone services too. Additionally, the end of the telecommunications monopoly and the opening up and development of the telecommunications market to the outside world will likely increase penetration.

6) Fixed Telephone Lines per 100 People

Definition:

Number of fixed telephone lines divided by total population in the State, multiplied by 100. This indicator is considered the most important one for measuring wire and wireless communication in any country, and expresses the deployment of telephone services across the country.

Indicator Tendency:

Fixed line penetration among the general population declined markedly between 2006 and 2009, dropping from 21.9 lines per hundred in 2006 to 16.7 lines per hundred in 2009. This decline was reversed between 2010 and 2012, increasing gradually to reach an average or 21.5 lines per hundred of the population in 2012. The increase in the rate of fixed telephone lines installation over the last three years has kept pace with a growing population and a significant rise in trading and investment, which led to a high demand from numerous establishments for fixed lines.

Graph No. (22): Fixed Telephone Lines per 100 People (2006-2012)

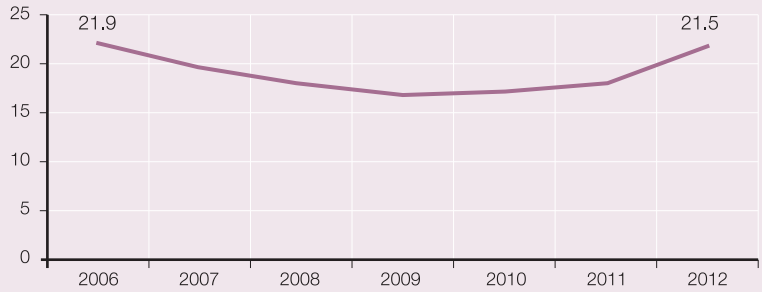

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The number of fixed telephone lines per one hundred people, at 21.5, is less than half of the rate in high-income countries, which averages at around 45. Nevertheless, it exceeds the rate in the middle-income countries, at 13, and is higher than the global average of 17.

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

Provision of fixed phone lines will likely see an intensification in the coming years, as the population continues to increase along with the expansion of business and investment, increasing demand, not to mention the entry of a newcomer to the telecoms market as a competitor with Oreedoo, in providing fixed telephone services.

5) Crude Activity Rate by Sex

Definition:

Total economically active population (15 years and above) divided by total population, multiplied by 100, for women (total economically active females (15 years and above) divided by total females, and multiplied by 100), for men (total economically active males (15 years and above) divided by total males, and multiplied by 100). The Crude Economically Active Population Rate measures the participation rate of the economically active population in production, and assists in predicting size of labor force by knowing population estimates and age groups.

Indicator Tendency:

The raw economic activity rate has increased from about 64.2% in 2006 to 76.1% in 2009, an increase of approximately 19%. However, it dropped slightly to 75.1% and then 74.6% in 2010 and 2011 respectively. This drop was due to the global economic crisis and a consequent decline in the number of foreign workers. It should be noted too that the raw economic activity rates for both men and women have improved from 79.2% and 30.8% in 2006, to 86.9% and 39.2% in 2012.

Graph No. (21): Crude Activity Rate by Sex (2006-2012)

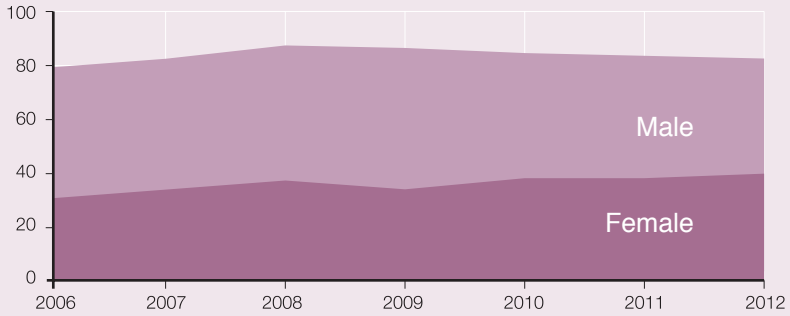

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Labor force survey, various years.
Census of population, housing and establishment 2010.

Evaluation:

Qatar's raw economic activity rate of 75.2% in 2012 is less than the rate in the neighbouring United Arab Emirates at 79%, but otherwise compares favourably with the rest of the Gulf Cooperation Council, where the rate is 67% in Kuwait, 40% in the Kingdom of Bahrain, 31% in the Sultanate of Oman and 27% in the Kingdom of Saudi Arabia.

Source: Arab Labor Organization, Report on Combatting Unemployment in the Arab World, 2012

Future Prospects:

Raw economic activity rates for men are expected to increase over the coming years, due to the continuation of majority government projects with labor-intensive requirements. Thus, the State is expecting a rise in the number of foreign workers. Meanwhile, the rate for women is also expected to increase, albeit at a slower pace, as the government continues to promote women's participation and empowers them to work in more sectors of the economy.

4) Employment Rate

Definition:

Percentage of workers of both sexes, out of total economically active population (15 years and above). Employment rate is an economic and social indicator, due to its contribution in measuring the economic performance, quality of life and social partnership. The sustainable development looks forward to providing job opportunities, through an employment policy works toward full employment.

Indicator Tendency:

Qatar›s employment rate exceeded 99% between 2006 and 2012. Due to the economic boom in all sectors of the national economy, the labor market of the country is sound and approaching full employment. Indeed, there has been an acceleration in the flow of foreign workers to meet the demands of a thriving economy.

Graph No. (20): Employment Rate (2006-2012)

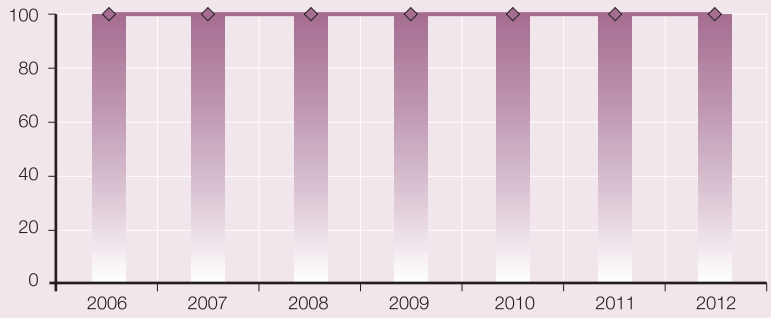

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Labor Force Survey, various years.

Evaluation:

Employment rates in Qatar reached 99.5% in 2012, overhauling comparable nations in the European Union at 90.4% and the Organization for Economic Cooperation and Development amounting at 92.1%.

Source: World Bank, World Development Indicators, 2013

Future Prospects:

Employment rate is expected to remain high in the coming years, as a result of an increasing requirement for foreign workers in numerous and various State projects. Additionally, improving performance of institutions and labor market policies, increasing numbers of graduate training programmes with employment as prospect, along with developing a small and medium business sector, are expected to create many new job opportunities.

3) Inflation Rate

Definition:

Average annual increase in the consumer price index of goods and services. It is considered one of the most important measures for macro economy and economic stability; it is as well, one of the indicators that are followed-up by monetary policies, and one of the factors affecting investment climate and income distribution.

Indicator Tendency:

Qatar experienced differing rates of inflation between 2006 and 2012. There has been a progressive increase in the average inflation index between 2006 and 2008, rising from 11.8% in 2006 to 15.2% in 2008, - an increase of 3.4%. This was due to a higher demand for housing, accompanied by higher food prices. However, inflation fell in 2009 by 4.9% and a further 2.4% in 2010. This was facilitated by the availability of more residential units and the low exchange rate of the dollar, which decreased in value by 4.4% in 2010. There was only a moderate rise in food prices in 2010, which increased again in 2011 and 2012.

Graph No. (19): Inflation Rate (2006-2012)

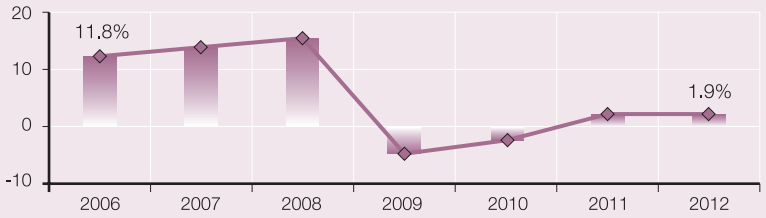

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The inflation rate for 2012 was stable at 1.9% and compares well with regional rates of fellow GCC-member countries such as Kuwait, Oman, and Saudi Arabia (2.9%) and Bahrain (1.2%). It is also a similar rate as compared to developed countries in the same year, which average 2%.

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2013

Future Prospects:

Inflation is expected to gradually increase over the coming years, as a result of expanding government investment in various large-scale projects. Rental rates are likely to rise due to increased demand by an increasing number of expats. It is also expected that prices of raw materials and food commodities will rise in world markets. Nevertheless, the inflation rate is expected to remain under control and at acceptable levels.

2) Investment share in Gross Domestic Product

Definition:

Total capital formation in a specific year divided by the gross domestic product. This indicator helps in measuring capital growth, development of capital accumulation in the national economy available for financing economic development and an important element of the sustainable development process.

Indicator Tendency:

The ratio of investment to GDP fluctuated between 2006 and 2012, reaching its highest levels in 2010, when the ratio was close to 40%. This was due to the increased investment which accompanied a rise in oil and gas revenues. The decline, which happened in 2011 and 2012, was subsequent to the fact that GDP growth significantly outstripped investment spending.

Graph No. (18): Percentage of Investment to Gross Domestic Product (2006-2012)

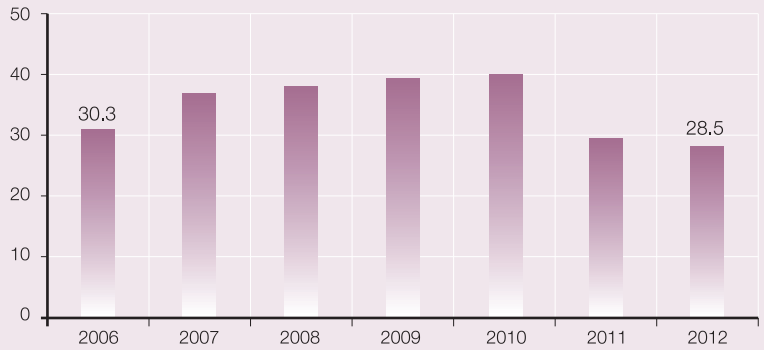

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The ratio of investment to GDP in Qatar, at 28.56% in 2012, exceeds the similar in developed countries, which average at around 18.8%, and the worldwide average of 23.6%.

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2013

Future Prospects:

The ratio of investment to GDP is expected to remain high over the coming years, as a result of expansion in various State investment programmes, particularly in the building and construction sector. Transport and infrastructure will also continue to receive considerable investment, along with the projects implemented as part of the development strategy emanating from the Qatar National Vision 2030.

1) Gross Domestic Product Per Capita

Definition:

The gross domestic product at current prices divided by the total number of population. This indicator is considered an important measure for the level of economic development and the overall performance of the economy.

Indicator Tendency:

Per capita GDP rose markedly between 2006 and 2010, from the equivalent of about US $58,400 in 2006 to approximately $104,600 in 2012, representing an annual growth rate of around 8.7%. This increase in per capita GDP is due to significant increases in the gross domestic product, following an increase in production capacity in the hydrocarbon sector, and as a result of rising oil prices and increased revenue from the export of liquefied natural gas.

Graph No. (17): Gross Domestic Product Per Capita during (2006-2012) thousand ($US)

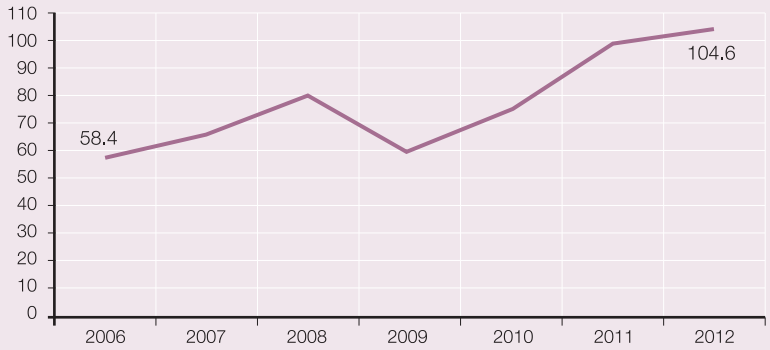

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Qatar is ranked first in the world in terms of its per capita GDP, averaging around $104.000 dollars for the year 2012. This indicator is some three times greater than that of developed nations, where the per capita GDP is $34,000.

Source: United Nations Development Programme, Human Development Report 2013

Future Prospects:

Per capita GDP is expected to continue rising in the coming years. This will be as a result of sustained economic growth due to increased revenues from liquefied natural gas projects and petrochemical industries, as well from the large investments in infrastructure and the construction industry. Qatar also expects to benefit from State›s international and diverse investments.

Economic Indicators

Foreword

Economic indicators are among the most important development indicators, shedding light on the critical dimension of sustainable development. They represent an important tool in setting the strategic goals for sustainable economic development. Their purpose is to help achieve a diversified economy, through optimum utilization of available natural resources that meet the needs of individuals and protect the environment.

The economic indicators used here, covering the period 2006 to 2012, represent a statement of progress made by the State of Qatar. Such indicators offer a glimpse of development by means of using standards that are calculated and compared with other countries. These indicators lend some clarity to the strengths and weaknesses of economic development, and hence demonstrate the extent of progress, or the lack thereof, in the application of macro-economic policies.

The economic indicators for sustainable development that are used here focus on four economic issues. The first deals with economic structure, such as macro-economic performance, financial status and the labor force. The second covers issues of income and gender equality. The third focuses on global partnerships for development through international trade and finance indicators, and the fourth includes consumption and production patterns associated with energy use, waste generation and recycling of various kinds.

Chapter Two

Economic Indicators for Sustainable Development

16) Number of crimes per 100,000 people

Definition:

Number of crimes registered annually by security forces multiplied by 100.000, divided by the midyear population.

Indicator Tendency:

Despite the small number of recorded crimes in the country (traffic offenses, theft, assault, fraud, etc.), as compared to other countries of the world, crime has nevertheless quadrupled over the past seven years. Rates have risen from 642 crimes per 100,000 residents in 2006 to 2,725 crimes in 2012, an annual growth of 22.9%. This is a natural rise in light of the greater openness following the arrival of large numbers of expatriates from different nations, and the introduction of new types of crime that are new and relatively unheard of in Qatari society.

Graph No. (16): Number of crimes per 100,000 people (2006-2012)

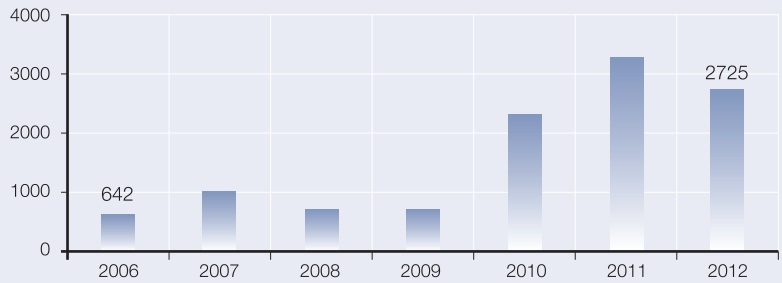

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Even after taking the inherent difficulty of making international comparisons, it remains a fact that the crime rates in Qatar are far less than those which are recorded for the rest of the world.

Future Prospects:

Crime rates are expected to continue rising, particularly given the arrival of many more low-wage laborers into various parts of the country. Additionally, technologically advanced crimes in the fields of finance and banking are also expected to increase.

15) Adult literacy rate

Definition:

Percentage of population aged 15 years and above who are able to read and write.

Indicator Tendency:

Adult literacy rates rose between 2006 and 2012, increasing from 89.5% in 2006 to 96.7% in 2012, an average annual growth rate of 1.1%. This achievement is due to increased support for eradicating the phenomenon of illiteracy, such as compulsory primary education, adult literacy programmes and continued planning for spreading a culture of education in all regions of the state.

Graph No. (15): Adult literacy rate (2006-2012)

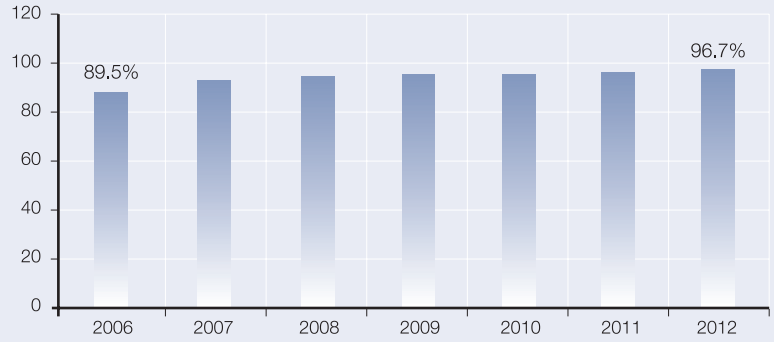

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Labor force survey, various years.
Census of population, housing and establishment 2010.

Evaluation:

Qatar just about remains within the scope of the developed countries, since 96.7% exceeds the global adult literacy level of 85%. Yet, it remains shy of the 99% rate prevailing in the Eurozone.

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

The adult literacy rate is expected to rise as government programmes for the promotion of adult education begin to reap their dividends. The State has a deep-rooted faith in the central role of education and its relationship to sustainable development and the formation of a knowledge society. Education will offer individuals the skills and qualifications they need to suit the labor market as the country continues to enjoy its development boom and rapid economic growth.

14) Adult Secondary (Tertiary) Schooling Attainment Level

Definition:

Percentage of population in age group (25-64) who obtained secondary degree proportionate to total population in the same age group, multiplied by 100.

Indicator Tendency:

The proportion of Qatari adults who have attained their high school diploma has increased from 58.9% of the total population in 2006, to 63.8% in 2012. This represents an average annual growth rate of 1.1%. This rise is due in part to the increasing attention paid to education as a key pillar of the country's development and investment in its people. Such is actually the way to a sustainable development and the formation of a knowledge society.

Graph No. (14): Adult Secondary (Tertiary) Schooling Attainment Level (2006-2012)

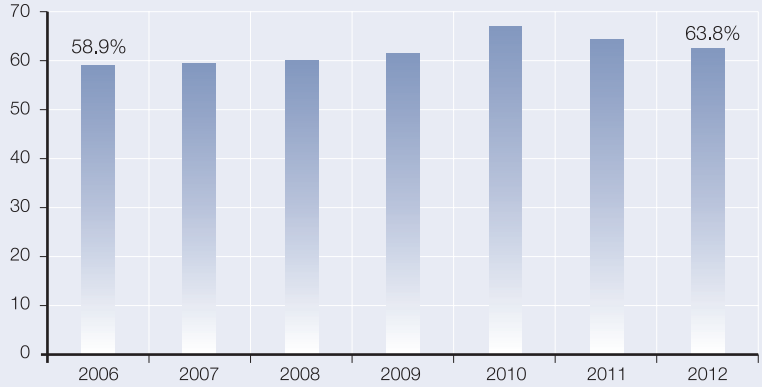

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Labor force survey, various years.
Census of population, housing and establishment 2010.

Evaluation:

The proportion of adults who haveobtained their high school diplomas seems fairly reasonable, when compared with developed countries in which the average rate stands at around 70.3%.

Source: Education at a Glance 2010, OECD Indicators

Future Prospects:

The proportion of adults who have high school diplomas is expected to rise, given the government's emphasis on education in all its forms. An increasing proportion of State support is being channelled into the education sector from the State budget. The government is also taking measures aimed at encouraging male students to continue their secondary education, as the labor market does attract some students before they attain their secondary school certificate.

13) Gross Intake Ratio to Last Grade of Primary Education

Definition:

Number of registered pupils in the final stage of primary education divided by total population aged 11 years, multiplied by 100.

Indicator Tendency:

Enrolment rates for the final year of primary school reached 100% between 2006 and 2012, with the short-lived exception of 2011, when the rate dipped to 97.9 %. However, Qatar met its 100% target in 2012 again, ahead of the 2015 deadline set by the Millennium Development Goals. This achievement was due to the allocation of considerable funds from the State budget for education.

Graph No. (13): Gross Intake Ratio to Last Grade of Primary Education (2006-2012)

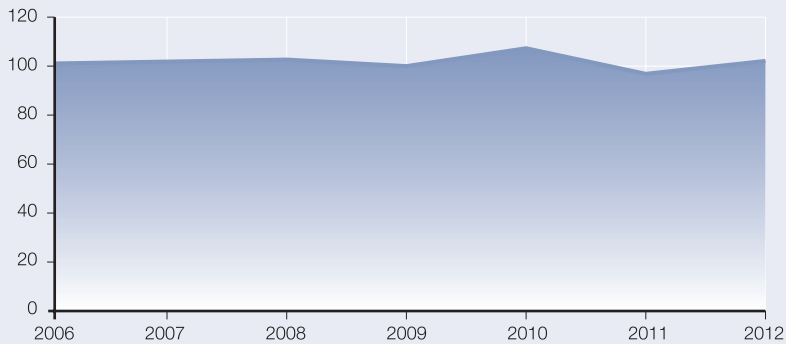

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Enrolment rates for the final grade in Qatari primary schools match the rates in high-income countries, and are higher than the average rates of middle-income countries (at 94%). The State of Qatar is, among a small group, able to achieve universal primary education, providing a place for every single child on its territory.

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

Qatar expects to maintain its 100% enrolment rate for the final grade of primary school, given the government's emphasis on education in all its forms. An increasing proportion of State support is being channelled into the education sector from the State budget. Additionally, compulsory education through the ninth grade will also help no child slips through the system unnoticed.

12) Immunization against childhood infectious diseases

Definition:

Number of children below one year of age, who completed the basic health immunizations within a certain period divided by number of live births below one year of age, multiplied by 100.

Indicator Tendency:

Immunization against infectious childhood diseases remains high and was never less that 96% during the entire period between 2006 and 2011. The high proportion of child immunization is due to the State's support for its comprehensive healthcare policies. Health organizations and media awareness campaigns, as to the importance of vaccinating children against infectious diseases, such as polio, hepatitis B, tuberculosis, smallpox, measles, mumps and rubella, have all played their part too.

Graph No. (12): Immunization against childhood infectious diseases (2006-2011)

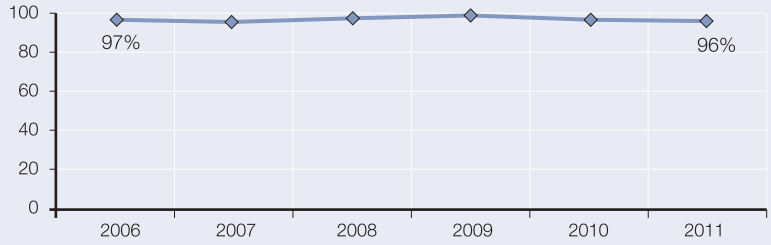

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Rates for the immunization of children against infectious disease in Qatar are broadly matched when compared to other high-income countries, with an average of 96%. The nation does considerably better than middle-income countries at 82% and the global average of around 69%.

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

The State expects to provide complete and appropriate vaccination for all children aged less than a year against infectious disease by 2015. All children are to be included in the aforementioned social health insurance scheme, which allows one and all access to an integrated healthcare system, and provides for tough measures to prevent the arrival and transmission of infectious diseases into the country.

11) Percentage of newborns with low birth weight

Definition:

Percentage of live births less than 2.5 kg., in a specific year, to the total number of live births in the same year.

Indicator Tendency:

Cases of underweight, new-born children were reduced from 8.8% in 2006 to 7.9% in 2011. This was due to healthcare programmes that benefit mothers before and after birth, in addition to the provision of an advanced health system that ensures the very best services and medical care are available for both mother and child.

Graph No. (11): Percentage of newborns with low birth weight (2006-2011)

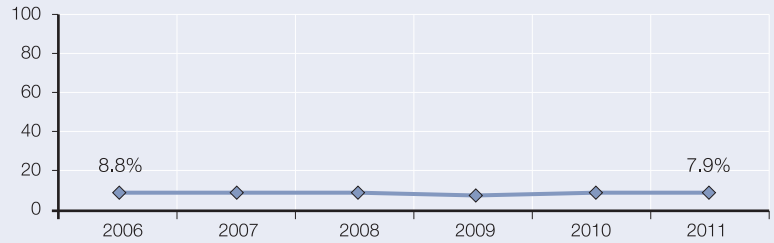

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The proportion of underweight babies in the State of Qatar is less than its neighbours in East Asia and the Pacific, where the average rate is around 9.7%. However, the rate is greater than those of nations in Latin America and the Caribbean at 4.0%.

Source: United Nations Development Programme, Human Development Report 2013

Future Prospects:

Qatar expects to witness a decline in the percentage of babies born underweight, due to its provision of pre and post natal services that offer both mother and child high quality care in all regions. Programmes have also been established to increase health awareness among pregnant women, with specific regard to nutrition during pregnancy and other health education programmes for mothers.

10) Percentage of Population with Access to Primary Health Care Facilities

Definition:

Percentage of urban and rural population who are expected to obtain medical treatment of different diseases proportionate to total population.

Indicator Tendency:

The proportion of the population covered by primary health care reached 100% between 2006 and 2012. This in turn has contributed to the near total elimination of many diseases, such as polio, neonatal tetanus, diphtheria, tetanus and whooping cough throughout Qatar.

Universal primary health care coverage for all of Qatar's citizens and residents, was accomplished by construction of numerous health centres in all regions, in addition to the building of specialized hospitals that provide multiple services and programmes for the entire population.

Graph No. (10): Percentage of Population with Access to Primary Health Care Facilities (2006-2012)

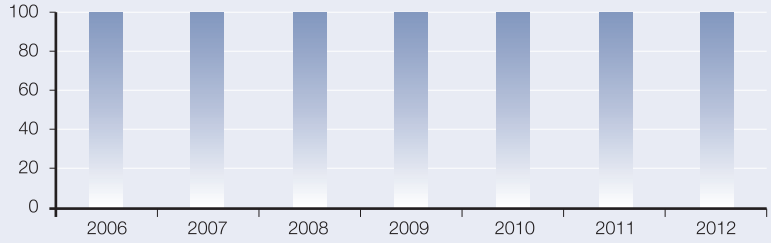

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

While it is inherently difficult to make comparisons with other countries, the State of Qatar is, nonetheless, among a leading group that has achieved full primary health coverage for all its residents in all regions.

Future Prospects:

The state remains committed to securing primary health care for the entire population in the years ahead, and is pushing ahead with plans to a system of social healthcare insurance. Work began on the project in mid-2013 and all citizens and residents should benefit from it by the end of 2015.

9) Dependency ratio

Definition:

Percentage of population less than 15 years of age and more than 65 years to the number of population in working age (15-64) years.

Indicator Tendency:

The age dependency ratio fell from 25.5% in 2006 to 19.2% in 2012, a decrease of 2.4 % per annum. This fall has not been due to the decline in fertility rates, but rather to economic growth, which has necessitated bringing in large numbers of foreign laborers, mostly of younger age and able to work. This situation has led to a sharp drop in the proportion of under-fifteens and a small relative growth of over-65s, as compared to the high proportion growth in the 15-64 year age range. Subsequently, the economically-active population grows at a higher rate than those of young or elderly dependents and, hence, a low dependency burden.

Graph No. (9): Dependency ratio (2006-2012)

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Qatar's overall dependency ratio hovered around 19.2% in 2012, which is pretty low when compared to developed countries that average around 49.4%, and developing countries, at 49.5%.

Future Prospects:

Dependency ratios will continue their remarkable decline over the course of the next few years, due to increasing numbers of foreign workers in the 15 to 64 age group. This labor force is required in order to complete preparations for hosting the World Cup football tournament in 2022.

8) Total fertility rate

Definition:

It is the average number of children that would be born to a woman over her natural productive span, if she experiences the exact age-specific fertility rates in a specific year throughout her lifetime, with the absence of deaths.

Indicator Tendency:

The fertility rate in Qatar gradually decreased between 2006 and 2012, whereby 4.1 live births per woman of childbearing age were recorded in 2006, while 3.4 was the average in 2012. This is due in part to the high level of academic achievement amongst women who are finding careers in the labor market, and the decision to delay child-bearing and reduce family size.

Graph No. (8): Total fertility rate (2006-2012)

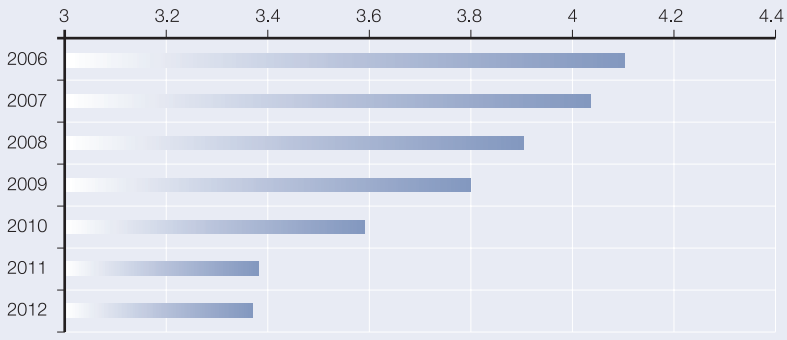

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, vital statistics bulletin (births and deaths), several volumes.

Evaluation:

The fertility rate in Qatar is currently 3.4 children per woman, which is relatively high compared to other countries, with more developed regions maintaining a rate of 1.7 and less developed regions maintaining an average of 2.6. The global average is around 2.5.

Source: United Nations Population Fund, State of World Population 2013

Future Prospects:

The State of Qatar is witnessing a gradual decline in its fertility rate as a result of a rapid social transformation in women's education and career opportunities. This is consistent with a global trend, indicating the presence of an inverse relationship between educated, career-orientated women entering the labor market and declining fertility rates.

7) Population growth rate (urban and rural)

Definition:

Annual increase or decrease in population size within a specific time interval, it expressed as percentage of population at the beginning of the period.

Indicator Tendency:

The population growth rate fluctuated between 2006 and 2012, with the period 2006 to 2008 witnessing a significant increase in population growth. It reached a peak of 18.9% in 2008. This increase was due to the arrival of large numbers of foreign laborers to work in the oil, gas and construction sectors, which all rely on intensive labor usage. Growth fell sharply in 2010. Indeed, the population did not grow even by a percentage point due to the global economic crisis. This crisis led to the loss of expatriates from the work force, many of whom returned to their countries of origin. However, high population growth has since recovered and stood at around 5.8% in 2012. This is due to the implementation of many large-scale civil and municipal construction and infrastructure projects, which has led to the recruitment of ever greater manpower from abroad.

Graph No. (7): Population growth rate (2006-2012)

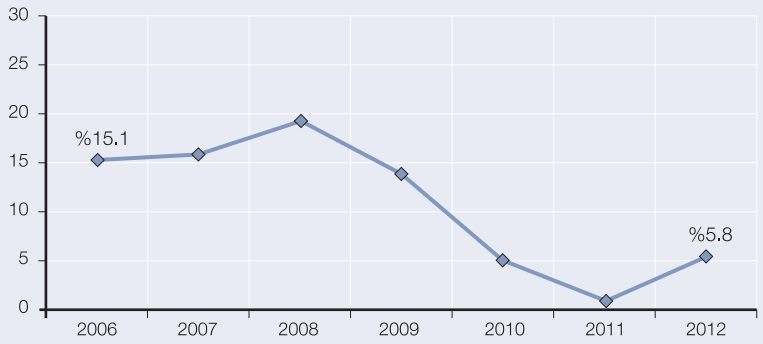

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

Qatar's population growth indicators estimate a 5.8% rate increase in 2012 - the highest in the world. In other developed countries, population growth did not exceed 0.3% while averaging 1.3% in less developed countries, with a global mean of 1.1%.

Source: United Nations Population Fund, State of World Population 2013

Future Prospects:

The rate of population growth in Qatar is expected to rise in the coming years, due to the implementation of 200 infrastructure projects over the next five years, as part of the preparations for hosting the World Cup football tournament in 2022. A growing demand for expatriate labor in various specialized fields, and most especially construction, is highly probable.

6) Proportion of population using an improved water source

Definition:

The percentage of population with access to sufficient amount of safe water (20 liters per person/day) of the total population.

Indicator Tendency:

The availability of safe drinking water has remained universal for the period 2006-2012, staying accessible to 100% of the population. This is due to the great efforts made in desalinization technology rather than an increased extraction of groundwater.

Furthermore, the goal of reducing the proportion of people without sustainable access to safe drinking water by half, set for 2015, is way ahead of schedule.

Graph No. (6): Proportion of population using an improved water source (2006-2012)

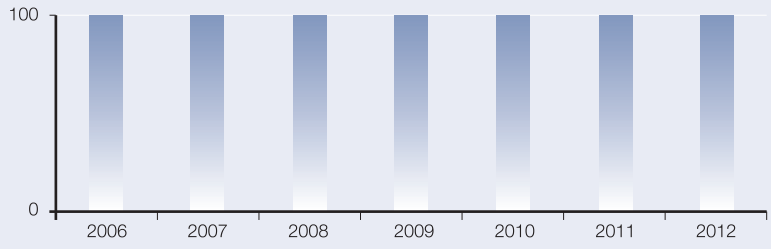

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The proportion of the population receiving safe drinking water in Qatar exceeds the level of those living in other high-income countries, with 99% provision, and in middle-income countries in which the proportion is 90%, as well as the global average of about 89%.

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

Qatar is confident in its ability to maintain its universal provision of safe drinking water to all of its residents. The facility at Ras Laffan produces a surplus of water. Additionally, the State has ambitious plans to meet future demand seamlessly as the population continues to grow. The Qatar General Electricity and Water Corporation is also channelling more funds into desalination and the construction of new plants.

5) Proportion of population using improved sanitation facilities

Definition:

The percentage of population with access to sanitary services for immediate disposal of human wastes.

Indicator Tendency:

The availability of sanitation facilities for people from all regions has remained stable since 2006, when it reached 100%. This achievement is due to public policy and the State's work on ensuring environmental sustainability, providing a clean environment and ensuring livelihoods. By means of a series of measures, including the allocation of large investments in infrastructure, Qatar continues to ensure the provision of adequate facilities for sanitation, which has kept pace with population growth and urbanization.

Graph No. (5): Proportion of population using improved sanitation facilities (2006-2012)

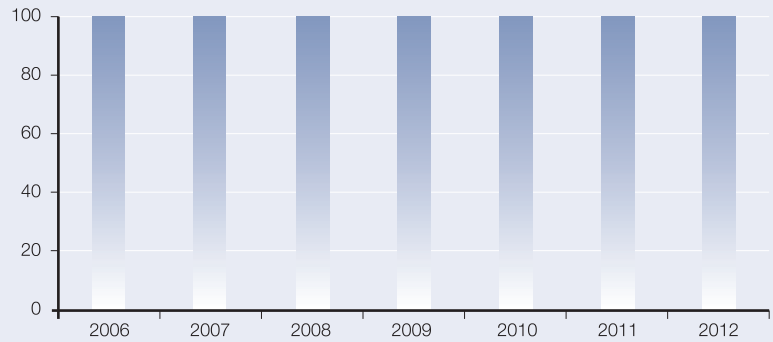

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, Annual statistics abstract, various years.

Evaluation:

The percentage of the population that has adequate facilities for sanitation in Qatar is similar to its counterparts in the Eurozone at 100%, and exceeds the average rate in high-income countries at 96%, and in middle-income countries at 60%.

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

The provision of comprehensive sanitation services to the whole population is sufficient to meet targets, even with the expected population rise over the coming years. Nevertheless, the State continues to extend sewage networks, especially for new residential neighbourhoods, as well as maintaining and replacing existing sewer systems in older neighbourhoods.

4) Life expectancy at birth

Definition:

Number of years expected to live by males and females at birth.

Indicator Tendency:

Life expectancy indicators increased gradually from an average of 74.1 years in 2006 to 78.6 years in 2012, a six per cent increase. This reflects the significant progress made in raising the standard of living in Qatari society, which has had a significant impact in improving the health status of the population at large, and on child and maternal mortality rates in particular.

Graph No. (4): Life expectancy at birth (2006-2011)

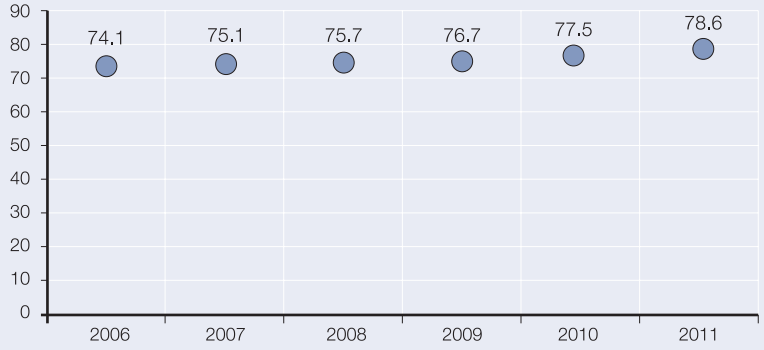

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, vital statistics bulletin (births and deaths), various years.

Evaluation:

Life expectancy in Qatar was fast approaching 79.5 years in 2012, similar to an expectancy in developed countries of 80.1 years and well beyond a global average of around 70.1.

Source: UNDP Human Development Report 2013.

Future Prospects:

Life expectancy is likely to increase over the coming years, due to increased social health insurance, the benefits of which all residents will enjoy in Qatar by the end of 2015. Additionally, the implementation of many recreational programmes and activities will promote sustainable, healthy development as will higher levels of education and general health awareness among the population at large.

3) Under-five mortality rate

Definition:

Number of children (below 5 years of age) deaths per one thousand live births, i.e. probability of death during the period between birth and age five.

Indicator Tendency:

The child mortality rate for under-fives has declined significantly from a high of 10.7 per thousand in 2006 to 8.8 per thousand in 2012. This improvement is due to the social and economic health policies implemented by the State, which have contributed to the provision of various fundamental health needs of children. These include the expansion of child-care centres, vaccination campaigns and health awareness campaigns.

Graph No. (3): Under-five mortality rate (2006-2012)

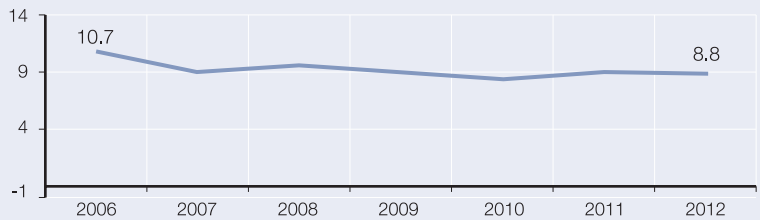

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, vital statistics bulletin (births and deaths), various years.

Evaluation:

Qatar is on a par with the under-five mortality rates of other developed countries, at around six in a thousand. The nation surpassed a global average of fifty five in a thousand and one hundred and eight children per thousand in least developed countries.

Source: UNDP Human Development Report 2013.

Future Prospects:

Taking previous data into account, the under-fives child mortality rate is expected to continue to fall due to the State's adoption of special child and maternal health programmes. There is an increasing awareness of preventative health measures among the general population. Moreover, the expansion of healthcare for mothers and new-borns and the establishment of medical institutions, such as Sidra Medical Center (expected to open in 2015), have made advanced health services widely available.

2) Percentage of average female wages to male wages

Definition:

Percentage of average cash wage earned by females to average cash wage earned by males.

Indicator Tendency:

The gender gap in average wages between the sexes diminished significantly between 2006 and 2012. In 2006, males were paid on average 26.4% more than their female colleagues. This gap narrowed to 18.1% in 2012. This is not to say that wages of males have decreased; rather female wages have risen, and so the gender pay gap has decreased by 31.5%. This development is best understood by the increased involvement of women in full-time employment as well as the entry of women in new areas of economic activity in addition to wage rate rises.

Graph No. (2): Percentage of average female wages to male wages (2006-2012)

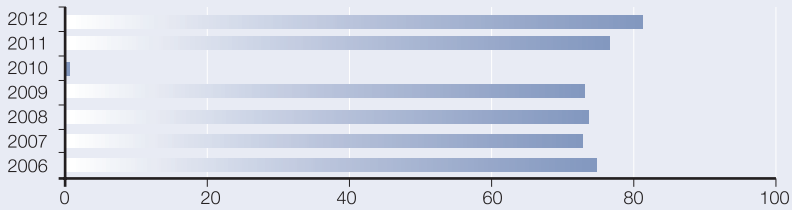

Source: The indicator was calculated using Ministry of Development Planning and Statistics data, labor force survey, various years.

Evaluation:

Although it is difficult to make precise comparisons with other nations, Qatar is nonetheless clearly at the forefront of those nations that have made significant progress in bringing into being equality between the sexes in terms of the average wage.

Future Prospects:

The decline in the average wage gender gap is expected to continue, due to the increasing number of academically qualified and skilled Qatari women entering the labor market. A willingness to work in new economic sectors and in professions and activities characterized by high levels of wages will help sustain this trend.

1) Unemployment rate

Definition:

It is the number of persons able to, willing to and looking for work in vain. It is expressed as percentage of the total labor force.

Indicator Tendency:

Unemployment has seen a remarkable decline over the period (2006-2012), as the rate fell from 0.9% in 2006 to 0.5% in 2012, and was almost reduced by half. This significant drop in the unemployment rate is due to several reasons, the most important of which is the expansion of oil and gas production. The establishment of several institutions and government agencies has also contributed to the provision of job opportunities for citizens new to the labor market. The private sector has also contributed to employment.

Graph No. (1): Unemployment rate (2006-2012)

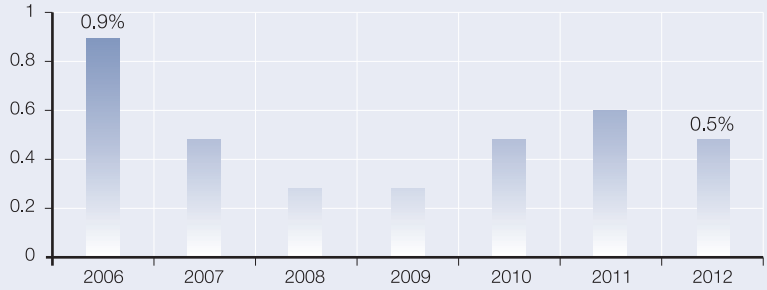

Source: Ministry of Development Planning and Statistics, Labor force survey, various years.
Census of population, housing and establishments 2010.

Evaluation:

The unemployment rate in Qatar is among the lowest is the world as compared to the average rates in the European Union (9.6%), the Organization for Economic Cooperation and Development (7.9%), and the global average (5.9%).

Source: World Development Indicators, World Bank, 2013

Future Prospects:

Unemployment rates are expected to remain at the very lowest levels in the coming years, subsequently to the implementation of several large development projects, especially those in the area of infrastructure and construction. These projects, as made clear within the framework of the National Development Strategy 2011-2016, require the introduction of labor in large numbers and the provision of training programmes for graduates. Additionally, employment opportunities will increase with the launch of small and medium-sized State enterprises, whose purpose will be to contribute to youth employment.

Social Indicators

Foreword

The indicators that have been counted in this chapter are part of the sustainable development data which relate to social policy. These denote future perceptions as a tool for the development of social policies, development plans and associated sectors of education, health and infrastructure.

The analysis of social indicators on sustainable development has been undertaken according to the data available for the period (2006-2012). These data illustrate strengths and weaknesses, but also indicate the scale of the State's achievements during this period, in raising the standard of living, and in providing health and education services and investment in infrastructure. This has contributed to the reclassification of Qatar as number 1 among the Arab states, concerning the level of human development, and thirty-sixth globally, as listed among 186 countries in the Human Development Report for 2013 issued by the United Nations Development Programme.

The social indicators of sustainable development contained within this report highlight the key issues linked to Qatar's population, such as the average population growth, the dependency ratio, total fertility rate and unemployment rates. They also make clear the availability of health services (with indicators relating to health, nutrition, mortality and services), and the provision of educational services. Education indicators include literacy and gross enrolment rates in the final grade of primary education, as well as the proportion of adults who have completed high school on the total population. Additionally, these social indicators provide data on sanitation, safe drinking water to the population and security (e.g.crime rate).

Chapter One

Social Indicators for Sustainable Development

Introduction

The past two decades have witnessed mounting interest in achieving sustainable development among various nations of the world. This interest has resulted in the development of strategies aimed at harmonizing social development, economic growth and environmental protection. Accordingly, it has become necessary to prepare national reports on sustainable development indicators, as required both by the Johannesburg Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development and the resolutions of the United Nations Commission on Sustainable Development, the most recent session of which was held in 2011.

Qatar's leadership has kept sustainable development at the very heart of its policy considerations. The state's National Vision for 2030 aims to usher in a vibrant age in which economic and social justice prevail, while carefully preserving the balance between people and the environment, to help ensure a decent standard of living for generations to come. The National Development Strategy 2011-2016 has been developed to achieve the objectives of this vision, not only as a theoretical framework, but also as a practical and realistic plan of action. It oversees the implementation of various economic, social and environmental development programmes and projects.

The present report has been divided into three chapters. The first discusses the social indicators related to the issues of population, education, health, poverty and the labormarket. The second makes clear the indicators concerned the economic structure, development, and patterns of production and consumption. The third chapter focuses on environmental indicators relating to emissions, land use and biodiversity.

Both the Ministry of Development Planning and Statistics and the Diplomatic Institute at the Ministry of Foreign Affairs hope that this report will be a reference for policy and decision makers alike, enabling them to identify the actions required to make progress in the areas of sustainable development. Similarly, it may help evaluate the achievements of the National Development Strategy 2011-2016.

Dr. Hassan bin Ibrahim al-Mohannadi
Director of the Diplomatic Institute
Ministry of Foreign Affairs

Sultan bin Ali al-Kuwari
Director of the Department of Population and Social Statistics
Ministry of Development Planning and Statistics

5) Crude Activity Rate by Sex 34
6) Fixed Telephone Lines per 100 people 35
7) Mobile Cellular Telephone per 100 people 36
8) Number of Internet Users per 100 people 37
9) Number of Personal Computers per 100 people 38
10) Current Account as percentage of the Gross Domestic Product 39
11) Exports and Imports as percentage of the Gross Domestic Product 40
12) Official Development Assistance Given as percentage of the Gross Domestic Product 41
13) Remittances as Percentage of the Gross Domestic Product 42
14) Foreign Direct Investment Inflow as percentage of the Gross Domestic Product 43
15) Foreign Direct Investment Outflow as percentage of the Gross Domestic Product 44
16) Energy Use 45
17) Generation of Hazardous Waste 46
18) Wastes recycling 47

Chapter Three
Environmental Indicators for Sustainable Development

Foreword 51
1) Air pollutant concentration in urban areas 52
2) Ozone depleting substances 54
3) Arable land 55
4) Use of agricultural pesticides 56
5) Annual fishing 57
6) Percentage of preserved areas to total area 58

Conclusion 59

Contents

Introduction 5

Chapter One
Social Indicators for Sustainable Development

Foreword 9
1) Unemployment rate 10
2) Percentage of average female wages to male wages 11
3) Under-five mortality rate 12
4) Life expectancy at birth 13
5) Proportion of population using improved sanitation facilities 14
6) Proportion of population using an improved water source 15
7) Population growth rate (urban and rural) 16
8) Total fertility rate 17
9) Dependency ratio 18
10) Percentage of Population with Access to Primary Health Care Facilities 19
11) Percentage of newborns with low birth weight 20
12) Immunization against childhood infectious diseases 21
13) Gross Intake Ratio to Last Grade of Primary Education 22
14) Adult Secondary (Tertiary) Schooling Attainment Level 23
15) Adult literacy rate 24
16) Number of crimes per 100,000 people 25

Chapter Two
Economic Indicators for Sustainable Development

Foreword 29
1) Gross Domestic Product Per Capita 30
2) Investment share in Gross Domestic Product 31
3) Inflation Rate 32
4) Employment Rate 33

The Publisher: Ministry of Development Planning and Statistics
and the Diplomatic Institute

Ministry of Development Planning and Statistics:
E-mail: webmaster@gsdp.gov.qa
Website: gsdp.gov.qa

The Diplomatic Institute:
E-mail: Diplomacy@mofa.gov.qa
Website: di.mofa.gov.qa

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠١٤/٦١
الرقم الدولي (ردمك): ٠/٢٦/٨٥-٩٩٩٢١

Sustainable Development Indicators in the State of Qatar 2013

December 2013

State of Qatar
Ministry of Development Planning and Statistics

المعهد الدبلوماسي
Diplomatic Institute

عربي

Sustainable Development Indicators in the State of Qatar 2013

مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2013 Sustainable Development Indicatorsin the State of Qatar

www.gsdp.gov.qa
di.mofa.gov.qa